إصدار اليوناميد لأهل دارفور

أصداء من دارفور

نوفمبر ٢٠١٢

مسرحية حول السلام

حوار مع سميحة عبد المنعم المخرجة المسرحية

المواقد الجديدة تحمي النساء والبيئة

خفض استهلاك الحطب إلى النصف

الانكماش الاقتصادي يوهن التجارة في دارفور

إيجاد مؤشرات صغيرة للإنعاش الاقتصادي

بعثة التقييم المشتركة لدارفور

إستراتيجية التنمية من أجل مستقبل الإقليم

بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور
(اليوناميد)

في ١٨ يوليو ٢٠١٢، قدّم أعضاء الفرقة المسرحية "أشواق السلام" عرضاً مسرحياً في حفل افتتاح المجمع الثقافي والمكتبة الجديدين في الفاشر. رعت اليوناميد إعادة تأهيل المكتبة من خلال مشاريع الأثر السريع.
تصوير: سجود القرّاي ، اليوناميد.

أصداء
من دارفور

الجزء ٣ - عدد رقم ٨ | نوفمبر ٢٠١٢

في هذا العدد

قسم الأخبار

٥ | اليونميد تحفر آبار مياه للمجتمع في دارفور

٦ | حركة دارفورية مسلحة تخطو خطوة مهمة لوقف تجنيد الأطفال

٧ | نساء دارفور يناقشن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥

٣ | إجتماع المفوضية المشتركة يُركز على الأمن والتحقق من القوات

٣ | مجموعة مُتمردة توافق على البدء بمفاوضات بشأن عملية السلام

٤ | مقتل عدد من جنود حفظ السلام في هجمات على دوريات اليونميد

بيئة

١٩ | المواقد التي تقتصد الوقود تحمي النساء والبيئة

نوع جديد من مواقد محلية الصنع يقلل من المخاطر المتعلقة بجمع الحطب ويساهم في حماية البيئة.

إقتصاد

٢٢ | الركود الاقتصادي يتسبب بكساد التجارة في دارفور ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار

مع ظهور بوادر الانتعاش الاقتصادي في دارفور، يعاني سكان المعسكرات والقُرى والمدن من ارتفاع الأسعار وزيادة كُلفة المعيشة.

وجهة نظر

٢٥ | اليوم العالمي للأيدز: ماهي خُطة عملكم؟

مُنذ ٢٠٠٩، يشكّل اليوم العالمي للأيدز عنوان نشاطات قسم الأيدز وفيروس نقص المناعة البشرية باليوناميد، وهي تهدف إلى رفع الوعي وتعزيز المبادرات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية وسط حفظة السلام والمجتمعات المُضيفة بما في ذلك النازحين.

ثقافة

٢٦ | مسرحية حول السلام: مقابلة مع المخرجة المسرحية، سميحة عبد المنعم

تحدثت سميحة عبد المنعم، المخرجة المسرحية إلى أصداء من دارفور عن إنتاجها السابق وأعمالها الحالية وعبرّت عن آرائها حول أثر العروض المسرحية على عملية السلام.

تنمية

٨ | بعثة التقييم المشتركة لدارفور: المسيرة نحو التنمية

بعثة التقييم المشتركة لدارفور عملية وردت في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، لتسليط الضوء على احتياجات الإنعاش المبكر ومبادرات التنمية في الإقليم.

حوار

١٢ | رئيس قسم الشؤون المدنية: "رغبتهم في السلام ستحقق السلام."

في حواره مع أصداء من دارفور، تحدث لاميك كواشي، رئيس قسم الشؤون المدنية باليوناميد بالإنابة عن كيفية عمل القسم لتعزيز السلام على مستوى الولاية والمحليات.

حماية المدنيين

١٨ | العنف يُشرد النازحين

في ١٨ أغسطس ٢٠١٢، أجبرت سلسلة من الهجمات العنيفة نازحي معسكر كسّاب على الفرار من ديارهم والبحث عن ملاذات آمنة في بلدة كتم.

كلمة رئيس التحرير

يسرني أن أقدم عدد شهر نوفمبر من أصداء من دارفور الذي حافظ على شكله الجديد المؤلّف من ٣٢ صفحة ما يتيح الفرصة للمجلة لتغطية أخبار اليوناميد والمجتمع المحلي بصورة أكثر عمقاً. يحوي العدد الحالي، كغيره من الأعداد الأخيرة من أصداء من دارفور، أخباراً وصوراً ومقابلات لا تغطي الجوانب الفريدة للحياة في دارفوروحسب بل تعكس كذلك جهود اليوناميد المستمرة لتسهيل سلام مستدام في الإقليم.

يضمّ هذا العدد مقابلتين، الأولى حصرية مع رئيس قسم الشؤون المدنية، أجراها عبد الله شعيبو في مقرّ رئاسة البعثة في الفاشر، شمال دارفور. تحدث السيّد لاميك كواشي عن التقدم الذي أحرزته البعثة في بناء الثقة وسط مجتمعات دارفور. وأجرت الآنسة آلاء مياحي المقابلة الثانية، صورة الغلاف، مع المخرجة المسرحية، سميحة عبد المنعم التي تحدثت إلى أصداء من دارفور عن إنتاجها السابق وأعمالها الحالية وعبرّت عن آرائها حول أثر العروض المسرحية على عملية السلام.

في صفحة وجهة النظر من هذا العدد، تحدثت الآنسة مارغريت ماسيندا سيمبي، كبيرة مستشاري قسم الأيدز وفيروس نقص المناعة البشرية باليوناميد عن اليوم العالمي للأيدز وناشدت القراء للمشاركة في القضاء على المرض. وأشارت السيّدة ماسيندا سيمبي إلى أهمية جهودنا الفردية بغض النظر عن حجمها فالأهم أن نساهم.

وفي صفحة «بعثة التقييم المشتركة لدارفور: مسيرة نحو التنمية» قدّم السيّد عبد الله شايبو نظرة شاملة حول واحدة من أهم آليات تحريك عملية السلام نحو الأمام. كجانب مهم من جوانب اتفاقية السلام الجديدة، تحدد بعثة التقييم المشتركة لدارفور احتياجات الإعمار والتنمية في دارفور. يتوقع أن تكون العملية قاعدة استراتيجية لمؤتمر المانحين المُزمع عقده في يناير٢٠١٣ في العاصمة القطرية الدوحة.

أمّا في «العنف يُشرد النازحين» كتبت شارون لوكونكا وغيومار باو سولي عن سلسلة هجمات أغسطس ٢٠١٢ على معسكر كسّاب للنازحين. وقد أجبرت الاضطرابات سكان المعسكر على الفرار من ديارهم والبحث عن ملاذات آمنة في بلدة كتم في شمال دارفور.

وفي «الركود الاقتصادي يتسبب بكساد التجارة في دارفور ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار» كتبت شارون لوكونكا عن أثر الركود الاقتصادي الحالي في السودان على حركة التجارة في دارفور مما أدى إلى ارتفاع الأسعار ما ألقى بظلاله على التجار والمستهلكين على حدّ سواء.

وفي الختام، في «المواقد التي تقتصد الوقود تحمي النساء والبيئة» كتب السيّد عماد الدين رِجال عن أثر المواقد المحلية الصنع الجديدة في تقليل المخاطر المرتبطة بجمع الحطب والإسهام في حماية البيئة.

بينما تستمر أصداء من دارفور في التطور كمجلة جديدة، نُرحب بإفاداتكم. لإرسال تعليقاتكم عبر البريد الإلكتروني، الرجاء كتابة «رسالة إلى رئيس التحرير/أصداء من دارفور» على شريط الموضوع وإرسالها على العنوان التالي:
unamid-publicinformation@un.org.

كيرك. ل. كرويكر
رئيس قسم النشر

على الغلاف

المخرجة المسرحية سميحة عبد المنعم مع أعضاء فرقة "أشواق السلام". تصوير: آلبرت غونزاليس فران، اليوناميد

في ١٨ أغسطس٢٠١٢ ، صبي من معسكر أبو شوك للنازحين ينتظر توزيع الطعام في مركز برنامج الغذاء العالمي. تصوير: آلبرت غونزاليس فران، اليوناميد

أصداء
من دارفور

مدير شعبة الاتصال الإعلام
مايكل ماير

رئيس شعبة النشر
كيرك ل. كرويكر

إدارة تحرير
غيومار باو سولي

كتابة
عبدالله شعيب
عماد الدين رجال
شارون لكونكا

تصميم
آلاء مياحي
أري سانتوسو

تصوير
آلبرت غونزاليس فاران
سجود القرّاي

كتاب مشاركون
رانيا عبدالرحمن

قسم الترجمة
نبيل محمد
رندالا عيد
العواد العواد
أحمد إبراهيم
عبد الله عبد الرحيم
أدم وار

facebook.com/UNAMID
twitter.com/unamidnews

إصدار اليوناميد ـ شعبة الاتصال والإعلام
بريد الكتروني: unamid-publicinformation@un.org
موقع الكتروني: http://unamid.unmissions.org

التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذا المنشور لا تعني التعبير عن أي رأي على الإطلاق من جانب اليوناميد بشأن الحالة القانونية لأي دولة، إقليم، مدينة أو منطقة، أو سلطاتها، او بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

بالإمكان استخدام المواد الواردة في هذا المنشور بحرية أو إعادة طبعها، شريطة ذكر المنشور كمصدر.

إجتماع اللجنة المشتركة يركّز على الأمن والتحقق من حجم القوات

بقلم رانيا عبد الرحمن وغيومار باو سولي

١٥ أكتوبر، الخرطوم، الممثلة الخاصة المشتركة بالإنابة لليوناميد عايشتو ميناودو تخاطب المشاركين في الاجتماع الثاني للجنة المشتركة لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور. تصوير ألبرت غونزاليس فران، اليوناميد.

ركّز الاجتماع الثاني للجنة المشتركة الذي انعقد في الخرطوم في ١٥ أكتوبر على تنفيذ الترتيبات الأمنية النهائية لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور وحدّد الاجتماع التحقق الشامل لحجم قوات حركة التحرير والعدالة باعتباره التحدي الأساسي وراء تأخر العملية.

وقررت اللجنة أن يكمل الطرفان، حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة، تحت إشراف لجنة وقف إطلاق النار، عملية التحقق وأن يجريا مراجعة مكتبية للنتائج بحلول ١٥ نوفمبر ٢٠١٢.

وقالت السيدة عايشتو مناودو، الممثلة الخاصة المشتركة لبعثة اليوناميد بالإنابة ورئيسة اللجنة المشتركة: "إنّ الجمود في عملية التحقق من شأنه أن يعيق بشكلٍ كبير تهيئة بيئة آمنة". وأضافت: "أحثُّ حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة على إظهار الالتزام والمرونة في الجهود الرامية للوصول إلى اتّفاق للمضي قدماً في اختتام التحقق من حجم قوات حركة التحرير والعدالة، لمصلحة السلام والأمن في دارفور".

وأشارت الممثلة الخاصة المشتركة بالإنابة إلى العدد المتزايد للحوادث الأمنية في شمال دارفور، بما في ذلك المواجهات المسلحة بين المجتمعات المختلفة حيث خلّفت الكثير من الخسائر في الأرواح ولفتت كذلك الانتباه إلى الحاجة العاجلة لنزع سلاح المليشيات المسلحة وتفكيكها ونزع سلاح المسلحين بصورة غير قانونية.

وأشادت السيدة ميناودو بالتقدم الذي أحرزته حتى الآن السلطة الإقليمية لدارفور بالتعاون مع الأسرة الدولية من خلال قيادة عملية تقييم حاجة دارفور للإنعاش الاقتصادي والتنمية والقضاء على الفقر. ودعت حكومة السودان إلى الاستمرار بالعمل مع الشركاء الدوليين ومنحهم الوصول إلى كافة المناطق في أنحاء دارفور لمصلحة السلام والتنمية.

أنشأت اللجنة المشتركة لحسم النزاعات التي تُحال إليها من لجنة وقف إطلاق النار. وتشمل مهام اللجنة المشتركة متابعة تنفيذ الوقف الدائم لإطلاق النار والترتيبات الأمنية النهائية المنصوص عليها في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور والتحكيم في ما يتعلّق بالمخالفات والانتهاكات.

تضم اللجنة ممثلين عن حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة ودولة قطر وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى كندا والصين والنروج كدول مراقبة في اللجنة. ■

جماعة متمردة توافق على إجراء مفاوضات للسلام

بقلم غيومار باو سولي

في ٢٢ أكتوبر وقّع ممثلون من حكومة السودان وحركة العدل والمساواة السودانية على إعلان يؤكّدان فيه التزامهما بعملية السلام والوقف الوفوري للعدائيات واستئناف المفاوضات لتحقيق تسوية شاملة للنزاع على أساس وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

وقد اتفق الطرفان بقيادة كلّ من وزير الدولة برئاسة الجمهورية أمين حسن عمر ورئيس المجلس العسكري الانتقالي لحركة العدل والمساواة السودانية محمد بشر أحمد على الدخول في المحادثات عقب عطلة عيد الأضحى المبارك.

وقد وقع الإعلان في الدوحة حيث أجرى الوفدان مشاوراتٍ مكثفة خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢ بحضور نائب رئيس الوزراء القطري أحمد بن عبد الله المحمود وكبيرة الوسطاء المشتركة المؤقتة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة السيدة عايشتو ميناودو. وفي بيانٍ أصدره كلّ من السيد المحمود والسيدة ميناودو، وجه المشاركان في الوساطة نداءً إلى الحركات الأخرى غير الموقعة للانضمام إلى عملية السلام لتخفيف المعاناة عن المواطنين وإعادة السلام إلى كافة أرجاء دارفور. ■

مقتل عدد من أفراد حفظ السلام جراء هجمات على دوريات اليوناميد

بقلم قسم الاتصال والإعلام

تعرضت ناقلة الجند المدرعة التي تظهر في الصورة للضرر في ١٧ أكتوبر أثناء هجوم هشابة الذي قتل خلاله أحد أفراد حفظ السلام من جنوب أفريقيا وأصيب ثلاثة آخرون بجروح. تصوير آلبرت غونزاليس فران، اليوناميد.

قُتِل خمسة من أفراد حفظ السلام وأصيب ١١ آخرون بجروح في هجومين مختلفين على دوريات البعثة وكان أحد الهجومين في ٢ أكتوبر في مدينة الجنينة بغرب دارفور، بينما وقع الهجوم الآخر في ١٧ أكتوبر بالقرب من منطقة هشابة بشمال دارفور. وكان الحادث الأوّل الذي استهدف دورية عسكرية للفرقة النيجيرية قد وقع على بعد كيلومترين تقريباً من مقر قيادة البعثة الإقليمي في مدينة الجنينة. وقد ردّ أفراد البعثة الذين تعرضوا لإطلاقِ نارٍ كثيف من عدة اتجاهات من قبل مهاجمين مجهولين، على النار. وقد قتل في الكمين أربعة من أفراد حفظ السلام وأصيب ثمانية آخرون بجروح.

وفي هجومٍ ثانٍ قتل أحد أفراد حفظ السلام من جنوب أفريقيا وأصيب ثلاثة آخرون بجروح بينما كانت دورية تابعة لليوناميد في طريقها من كتم إلى هشابة شمال على بعد ٦٥ كيلومتراً شمال شرق مدينة كتم، لتقييم الوضع عقب تقارير حول وقوع أحداث عنف في المنطقة مؤخّراً. وضمّت بعثة ١٧ أكتوبر المكوّن العسكري والشرطي والمدني وتعرضت إلى إطلاق نار من مدافع الهاون والأسلحة الأُتوماتيكية من قِبَل مهاجمين مجهولين وردّت على النار.

وقد أدانت قيادة البعثة، إضافةً إلى الاتحاد الأفريقي والأُمم المتحدة ، بشدة الهجومين ودعت حكومة السودان إلى تقديم الجناة إلى العدالة. وقالت عايشتو مينداودو، الممثلة الخاص المشتركة للبعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بالإنابة وكبيرة الوسطاء المشتركة المؤقتة: "إنّ هذه الهجمات لن تثبط عزيمتنا في الوفاء بمهمتنا ومساعدة أهل دارفور."

ومنذ بداية نشر بعثة اليوناميد في ١٣ يوليو ٢٠٠٧، لقي ٣٤ من أفراد حفظ السلام مصرعهم نتيجة لأعمالٍ عدائية. ■

الضعين- شرق دارفور

في ٨ أكتوبر ٢٠١٢، أحد الأطفال يتلقى تطعيماً ضد الالتهاب السحائي في معسكر النعيم للنازحين بشرق دارفور. وقد استهدفت حملة التطعيم ضد الالتهاب السحائي التي نظمتها حكومة السودان ومنظمة الصحة العالمية ١٦.٩ مليون شخص في ولايات دارفور الخمس وولايات أخرى في السودان. تصوير آلبرت غونزاليس فران، اليوناميد.

اليوناميد تحفر بئر مياه للمجتمع في دارفور

بقلم شارون لوكونكا

يتوقع أن توفر البئر الجديدة وعمقها ٢٣٦ متراً بمدينة قريضة بجنوب دارفور أكثر من ١٦ ألف ليتر من المياه في الساعة الواحدة حيث ستتشاركها البعثة مع المواطنين الدارفوريين في المنطقة.

في إطار مساعيها لمعالجة مشكلة شحّ المياه في دارفور، أكملت اليوناميد حفر بئر مياه في جنوب دارفور في أوائل سبتمبر ٢٠١٢. ويتوقع أن توفّر البئر الجديدة وعمقها ٢٣٦ متراً، بمدينة قريضة بجنوب دارفور أكثر من ١٦ ألف ليتر من المياه في الساعة الواحدة حيث تشاركها البعثة مع المواطنين الدارفوريين في المنطقة. ويعتبر هذا أول مصدر مياهٍ تمّ حفره باستخدام المعدات الخاصة بالبعثة. ويقول إيمانويل مولَن، رئيس قسم المياه وحماية البيئة باليوناميد: "إنطلاقاً من إدراك أنّ غياب الوصول إلى الماء يشكّل أحد الدوافع الرئيسية للصراع في دارفور، يتمثل هدف برنامج اليوناميد لبحوث المياه في التقليل من وتيرة الصراعات الناتجة عن شحّ مصادرالمياه".

وقد اعتمدت بعثة اليوناميد في السابق في تنفيذها لمشاريع المياه على الكتائب الهندسية من الصين وأثيوبيا وتايلاند، إضافةً إلى الاعتماد على المقاولين المحليين من ذوي القدرات في مجال الحفر. ومن أحد أهداف البرنامج الجديد لآبار المياه، إضافةً إلى تسهيل حصول الدارفوريين على المياه، أن تكون البعثة أكثر اكتفاءً ذاتياً لناحية موارد المياه.

وقد ركّز المؤتمر الدولي للمياه في العام ٢٠١١ على معالجة مسألة شحّ المياه في دارفور وسبل تحديد الاستخدام المتساوي وإدارة هذا المورد المحدود للمساعدة في بناء السلام في الإقليم. وكجزءٍ من الاستراتيجية التي أسفرت عن ذلك المؤتمر، تقيم اليوناميد شراكاتٍ مع وكالات الأمم المتحدة والمنظّمات الدولية ومؤسساتٍ سودانية لحشد الموارد المطلوبة لتنفيذ برنامج متكامل في مجال مصادر المياه. وأوضح السيد مولل أنّ اليوناميد، وكجانبٍ من هذه الاستراتيجية، تعكف على استخدام أساليب مبتكرة في خزن المياه وتشتمل هذه الأساليب على حصاد مياه الأمطار من الأسطح وتأهيل الحفائر أو السدود لتخزين مياه الأمطار السطحية خلال فصل المطر.

وتقوم اليوناميد في الوقت الحالي بحفر آبار مياهٍ مماثلة في كلٍّ من الفاشر بشمال دارفور والضعين في شرق دارفور وتخطط البعثة لحفر أكثر من ١٢ بئراً في مختلف أرجاء دارفور. ■

حركة دارفورية مسلحة تخطو خطوة مهمة لوقف تجنيد الأطفال

بقلم رانيا عبد الرحمن

طرحت حركة العدل والمساواة خطة عمل ترمي إلى وضع حدٍّ لإستخدام الجنود الأطفال. وقد اكتملت الخطة الأولية خلال اجتماعات بين حركة العدل والمساواة والممثل الخاص المشترك وكبير الوسطاء المشترك المؤقت السابق إبراهيم غمباري في مدينة ستادشلينغ بالنمسا في يوليو ٢٠١٢.

وتشتمل الخطة التي قُدّمت إلى الأمم المتحدة في ٢٥ سبتمبر على الالتزام بالتسريح الفوري للأطفال في صفوف حركة العدل والمساواة ومنع تجنيد وإعادة تجنيد الأطفال والسماح للأمم المتحدة بالوصول من دون عوائق للمراقبة والتحقق من الالتزام. علاوة على ذلك، إلتزمت العدل والمساواة بتعيين عنصر اتصال على مستوى رفيع للتواصل مع الأمم المتحدة وتقديم تقارير حول تنفيذ الخطة. وعبّرت خمسُ مجموعاتٍ دارفورية أخرى عن الالتزام عينه وهي حركة تحرير السودان- الإرادة الحرة وحركة العدل والمساواة- جناح السلام وحركة تحرير السودان- جناح أبو القاسم وحركة تحرير السودان- القيادة التاريخية وحركة التحرير والعدالة. وقال نائب الممثل الخاص المشترك لليوناميد للعمليات والإدارة محمد ب. يونس: "تشيد اليوناميد بالجهود التي تبذلها حركة العدل والمساواة للالتزام بالمعاهدات الدولية التي تحظر إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة".

في ١١ سبتمبر ٢٠١٢ أصدرت حركة العدل والمساواة أمراً يحظر استخدام الأطفال وتجنيد الأطفال واستخدام الأطفال الجنود. وأصدرت سبع مجموعاتٍ مسلحة أخرى أوامر مماثلة في أوقاتٍ سابقة مما ساهم في تقليص أعداد الأطفال الجنود في الأقليم.

طالب مجلس الأمن الدولي عبر قراره رقم ٢٠٦٨ الذي تبناه في ١٩ سبتمبر ٢٠١٢ الأطراف في النزاع المسلح بالإيقاف الفوري لاستخدام الجنود الأطفال واتخاذ تدابير خاصة لحماية الأطفال. وعبّر المجلس عن قلقه حول أنّ بعض مرتكبي الجرائم "يصّرون على ارتكاب انتهاكات وإساءات ضد الأطفال في أوضاع النزاعات المسلحة في تجاهلٍ واضح للقرارات المتعلقة بالموضوع".

وقد وضع تقرير للأمين العام حول الأطفال والنزاعات المسلحة الذي نُشر في يونيو ٢٠١٢ ، ٥٢ طرفاً على «قائمة العار» ممن يجنّدون الأطفال ويستخدمونهم. ■

الفاشر، شمال دارفور

في ٢٤ أكتوبر ٢٠١٢. إحتشدت اليوناميد ووكالات الأمم المتحدة وأهل دارفور في مدينة الفاشر بشمال دارفور للاحتفال بالذكرى الـ٦٧ لتأسيس الأمم المتحدة من خلال استعراضٍ خاص وعروضٍ ثقافية وأغانٍ للسلام ومعارض لترسيخ مبادئ المنظمة الدولية. وأجريت فعاليات مماثلة في مختلف أنحاء دارفور. تصوير: آلبرت غونزاليس فران، اليوناميد

شقرا، شمال دارفور

في ١٨ أكتوبر، نساء من قرية شقرا بشمال دارفور يشرحن عملية معالجة الحبوب أثناء زيارة سفراء من دول الاتحاد الأوربي. أسس برنامج الاغذ ية العالمي مركزا في شقرا، لتدريب النساء على تصنيع الأغذ ية و بناء مواقد اقتصادية. تصوير البرت غونزاليس فران، اليوناميد.

نساء دارفور يناقشن قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥

بقلم شارون لوكونكا

نظّمت اليوناميد بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية ومستشاري ولاة الولايات لشؤون المرأة والطفل في ولايات دارفور الخمس سلسلةً من الفعاليات ترمي إلى تسليط الضوء على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥ حول المرأة والسلام والأمن. وسلطّت هذه الفعاليات، التي اختتمت في ٩ أكتوبر في مدينة الفاشر، الضوء على دور منظّمات المجتمع المدني النسائية في المساهمة في بناء السلام ومنع الصراع المسلح.

وقد جمعت هذه الفعاليات ممثلات النساء من مجموعات المجتمع المدني والمنظّمات غير الحكومية والنازحين، إضافة إلى مسؤولين من السلطات المحلية واليوناميد. واستعرض المشاركون التوصيات والإنجازات المحققة لناحية تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥ في المنطقة.

وخلال فعالية ٩ أكتوبر، لفت السيد محمد يونس، نائب الممثل الخاص المشترك للعمليات والإدارة، الانتباه إلى الدور الذي تضطلع به المنظّمات النسائية في المساهمة في عملية السلام وترسيخ الثقة بين المجتمعات. وقال السيد يونس: "في دارفور، تمّ إحراز الكثير من التقدم ولكن هناك الكثير مما ينبغي فعله." وأضاف أنّه لبناء مجتمع قابل للبقاء، من الجوهري إعطاء فرصٍ متساوية للجميع. وقال إنّ هناك حاجة إلى دعم وتعزيز جهود المرأة في صنع وبناء السلام.

وأوضحت السيدة يغراورك أنغاغاو، مديرة الوحدة الاستشارية للشؤون الجنسانية باليوناميد (الجندر)، أنّ أحداث دارفور وفّرت للمرأة فرصة الأخذ على عاتقها الملكية الكاملة للقرار ١٣٢٥ ورسخت التزامها بضمان تنفيذه.

وعبر السيد الفاتح عبد العزيز نائب والي ولاية شمال دارفور عن دعمه لتسهيل جهود المجموعات النسائية في دارفور مضيفاً أنّ الحكومة ستتبنّى نتائج هذه المداولات وتعمل مع اليوناميد لتنفيذ القرار.

وقد أشارت المشاركات إلى التقدم المُحرَز حتى الآن وأثر القرار على حياتهنّ اليومية في مجالات الحماية والمشاركة في عملية السلام وحقوق المرأة والتمكين الاقتصادي-الاجتماعي. وقد قدّمنَ توصياتٍ عديدة لتعزيز تنفيذ القرار، بما في ذلك الوصول إلى النساء في المناطق الريفية وتوعيتهنّ بالقضايا الجنسانية(الجندر)ودورهن في منع وحلّ الصراع ضمن مجتمعا تهنّ .

وقد وقّعت كافة المشاركات على إعلانٍ لتنفيذ القرار. ■

بعثة التقييم المشتركة لدارفور: المسيرة نحو التنمية

بعثة التقييم المشتركة لدارفور عملية، وردت في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، لتسليط الضوء على احتياجات الإنعاش المبكر و مبادرات التنمية في الإقليم.

بقلم عبد الله شعيبو

حضر أكثر من ٥٠٠ شخص بمن فيهم ممثلون رفيعو المستوى عن الحكومة السودانية والحركات المتمردة في دارفور وممثلون عن النازحين والأحزاب السودانية مؤتمر أصحاب المصلحة الذي امتد لخمسة أيام في الدوحة، قطر وقد اختتم أعماله في ١٣ مايو٢٠١١. ناقشت مجموعات العمل قضايا مُحددة مثل مشاركة السُلطة والعدالة والمصالحات وحقوق الإنسان والتعايش السِلميّ وعودة النازحين واللاجئين. شكّلت مخرجات النقاش أساس وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. تصوير: أوليفيه شاسو، اليوناميد.

إن بعثة التقييم المشتركة لدارفور آلية تهدف إلى تحديد احتياجات الإنعاش المُبكر والإعمار والتنمية في دارفور على المدى البعيد، وكونت في الأساس في اتفاق سلام دارفور البائد الذي وُقِع في أبوجا، نيجيريا في ٥ مايو ٢٠٠٦. في ذاك الوقت، ترأست الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان/ جناح مني ميناوي بعثة التقييم المشتركة لدارفور بدعم من المجتمع الدولي ولا سيّما الأمم المتحدة والبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي. ومع فشل إتفاق سلام دارفور في تحقيق السلام والأمن والاستقرار في دارفور، لم تلعب بعثة التقييم المشتركة لدارفور الدور المُرتجى.

مع توقيع وثيقة الدوحة للسلام في دارفور في ١٤ يوليو ٢٠١١، وبحسب الأحكام الواردة في المادة ٣٢ (الفصل

الثاني)، جددت سلطة دارفور الإقليمية، وهي جهة نصّت عليها وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، آلية بعثة التقييم المشتركة لدارفور. وأطلقت هذه العملية في مايو ٢٠١٢ لتحديد وتسهيل الاحتياجات ذات الصِلة بالإنعاش الاقتصادي والتنمية في مرحلة الإعمار بعد الصراع من اتفاق السلام.

تُمثل سلطة دارفور الإقليمية الجهة الرئيسة لبعثة التقييم المشتركة لدارفور لإعداد وتنفيذ تقييم شامل لاحتياجات دارفور التنموية. ويتوقع أن تُشكل المخرجات التي تتوصل اليها البعثة قاعدة أساسية لمؤتمر المانحين الدولي المُزمع عقده في يناير ٢٠١٣ في العاصمة القطرية الدوحة.

تهدف بعثة التقييم المشتركة لدارفور إلى معالجة احتياجات جميع مجتمعات دارفور بصورة شاملة، وهي احتياجات كبيرة بكلّ المقاييس. يرى الخُبراء أنّ جميع سكان دارفور، حوالي ٧,٥ مليون نسمة، قد تأثروا بالصراع الذي اندلع في ٢٠٠٣. وتأثرت سُبل كسب العيش في كافة المجتمعات في دارفور بطريقة أو بأخرى، سواء أن كانوا مُزارعين في المناطق الريفية أو رُعاة بدو أو موظفي القطاع العام أو سُكان مُدن. هناك أكثر من ١,٧ مليون نازح، فقد قرابة ٨٠ بالمئة منهم كلّ ممتلكاتهم، وهناك قرابة ربع مليون لاجئ يعيش معظمهم في تشاد.

أتلفت البُنى التحتية في دارفور أو دُمرت بصورة مُمنهجة وفقدت الأُسر المأوى وسُبل كسب العيش. تفتقر مُعظم المجتمعات في دارفور إلى موارد المياه وأجهدت الخدمات الأساسية أو انهارت تماماً لانعدام الصيانة بينما تقلصت حركة التجارة بين المجتمعات بسبب الوضع الأمني والعجز عن الحركة بحرية بين المناطق المستقرة.

أُحرقت المنازل ونُهبت الماشية والأغنام أو قُتلت وأتلفت المحاصيل عمداً ونُهبت جوالات البذور ومضخات الري ودُمرت نُظم الري والزراعة الغابية. وتفاقم الدمار بسبب النزاع حول الأرض في معظم مناطق دارفور حيث يواجه الكثير من النازحين واللاجئين مشاكل تتعلق بالعودة إلى المناطق المحتلة التي كانت مستقرا لهم في السابق.

ويفتقر معظم النازحين في المخيّمات إلى الفرص الاقتصادية ويعتمدون بشكل رئيسي على العون الإنساني لمقابلة احتياجاتهم المعيشية اليومية. وتتمثل النشاطات المُدّرة للدخل المتاحة للنازحين في الأجور مقابل العمل وصناعة الطوب والإتجار بالمواد الغذائية. وشكّل الصراع عبئاً ثقيلاً على النساء على وجه الخصوص. فقد أصبح جمع وبيع الحطب والقشّ مصدر دخل مُهماً بالنسبة للنازحات على الرغم من أنّ هذا النشاط قد يعرضهن لخطر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي/ الموجه ضد النساء.

حتّى قبل الصراع كانت دارفور تعاني في نواحي التنمية. فلم تستطع السيارات الوصول إلى العديد من المناطق لتردّي حالة الطرق أو وعورتها في أوقات مُعينة من السنة. وعانت المرافق العامة من التصدع، وقد شيّدت ٨٥ بالمئة من المدارس من المواد المحلية ولم تُصان. كما تعطّلت نُظم المياه في غياب الخدمات والصيانة.

وفق اتفاق الدوحة للسلام في دارفور، تضطلع سلطة دارفور الإقليمية التي تترأسها حركة التحرير والعدالة بقيادة د. التجاني سيسي بمعالجة هذه القضايا في دارفور من خلال مبادرات الإنعاش والتنمية. وتُقدم المنظمات والبلدان الشريكة يد العون لسلطة دارفور الإقليمية لتنفيذ هذه المهام وهي تشمل اليوناميد وبرنامج الأُمم المتحدة الإنمائي الذي له قصب السبق من بين وكالات الأمم المتحدة في هذا المنحى وكذلك البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي والاتحاد الأُوروبي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كذلك وزارة التنمية الدولية البريطانية والمفوضية السامية للاجئين التابعة للأُمم المتحدة وأعضاء الفريق القُطري للأمم المتحدة وحكومة جُمهورية إيرلندا الشمالية والسُودان وقطر.

في نوفمبر٢٠١٢، إختتمت بعثة التقييم المُشتركة لدارفور مسحها الفني وأكملت عملية جمع المعلومات المتعلقة باحتياجات الإنعاش الاقتصادي والتنمية ومحاربة الفقر في دارفور. في أكتوبر ونوفمبر٢٠١٢، أجرت بعثة التقييم المُشتركة لدارفور مشاورات مع الوزارات وممثلي منظمات المُجتمع المدني في عواصم ولايات دارفور الخمس ونفذت وِرش عمل في مُختلف مناطق دارفور وفي الخرطوم بمشاركة ١,٤٢٠ مُمثلاً عن منظمات المُجتمع المدني والحكومة وشاركت المرأة الدارفورية بنسبة ٢٥بالمئة.

وكجزء من عملية التحليل، جمعت الفرق الفنية التابعة لبعثة التقييم المُشتركة لدارفور معلومات عن ١٠ من شرائح الاقتصاد في دارفور: الزراعة، الخدمات الاجتماعية الأساسية، الإدارة المالية، الحكم، تنمية البنى التحتية، الموارد الطبيعية، السِلم والأمن، تنمية القطاع الخاص، العودة والإدماج وإعادة الاستقرار، وسيادة حُكم القانون. ويتوقع أن تشكل المعلومات التي جمعت عن هذه الشرائح قاعدة لتوصيات استراتيجية ذات

> "تهدف جهود الإنعاش هذه إلى وضع أسس وتسريع عملية الانتقال من مرحلة تقديم المساعدات الإنسانية إلى مرحلة التنمية المُستدامة".
>
> — أحمد رفاعي أبو بكر

صلة بالسلم والنمو والتنمية في الإقليم.

وأوضح أحمد رفاعي أبو بكر، كبير مستشاري اليوناميد للشؤون السياسية، أنّ مخرجات وتوصيات عملية بعثة التقييم المُشتركة لدارفور ستعرض بكاملها للمشاركين في مؤتمر المانحين في ١٣ يناير٢٠١٣. وصرّح: "تهدف جهود الإنعاش هذه إلى وضع أسس وتسريع عملية الانتقال من مرحلة تقديم المساعدات الإنسانية إلى مرحلة التنمية المُستدامة." وأضاف: "تلعب اليوناميد دوراً حقيقياً في العملية برُمتها من خلال عضويتها في مختلف اللجان الفنية وتلعب أيضاً دوراً قيادياً في بعض اللجان". وأوضح السيّد أبو بكر أنّ المانحين في المُؤتمر القادم سيساهمون في صندوق الأمناء لتمويل مشاريع الإعمار والتنمية في دارفور. وسيدار هذا الصندوق الذي يُعرف بصندوق الأمناء بواسطة المانحين بالإضافة إلى سلطة دارفور الإقليمية التي ستعمل كجهة مُنفذة لنشاطات مشاريع الإنعاش لمرحلة ما بعد الصراع. يُتوقع أن تُحدد عملية بعثة التقييم المشتركة لدارفور مشاريع مناسبة لمعالجة أولويات الإنعاش لجميع مجتمعات دارفور. ويتوقع أن تشمل المشاريع تنمية المهارات المتعلقة بالتقنيات الحديثة والتدريب المِهني في مجال سُبل العيش البديلة والتدريب في مجال تخصيص الموارد بالإضافة إلى مبادرات أخرى.

"تهدف عملية بعثة التقييم المشتركة لدارفور إلى تقديم صيغة تشخيصية للوضع الراهن وتحديات التنمية في دارفور مع تحديد أولويات ومبادرات لاستدامة السلام والرخاء لأهل دارفور".

— تاج الدين نِيام

ولدى تداوله لعملية بعثة التقييم المُشتركة لدارفور، أشار السيّد تاج الدين نِيام، وزير الإعمار والتنمية والبُنى التحتية إلى الحاجة إلى معالجة الوضع برمته ولا سيّما معالجة الأسباب الجذرية للصراع. وأضاف: "لتحقيق جهود التنمية في دارفور، يجب أن نضع في الحُسبان أنّ الصراع في دارفور متعدد الأسباب مما يقتضي تكامل استراتيجيات الإنعاش". ونوّه إلى الحاجة إلى معالجة قضايا الأراضي والمصالحات القبلية وإعادة الإدماج بالإضافة إلى مسائل الحُكم وسيادة حكم القانون.

وقال "تهدف عملية بعثة التقييم المشتركة لدارفور إلى تقديم صيغة تشخيصية للوضع الراهن وتحديات التنمية في دارفور مع تحديد أولويات ومبادرات لاستدامة السلام والرخاء لأهل دارفور." وأوضح السيّد نيام، الوزير في السلطة الإقليمية، أنّ هناك تحديات عدة تواجه العملية وقد تؤثر في المساهمات النقدية أثناء انعقاد المؤتمر وهي الآمال

في ٦ فبراير ٢٠١١، هجر سُكان قرية توكومار، شمال دارفور قريتهم بسبب الاشتباكات التي أدت إلى حرق ونهب المساكن. شكّل نزوح السُكان وتدمير المُتلكات ملامح مُميزة للصراع في دارفور. تصوير: آلبرت غونزاليس فران، اليوناميد

في ١٨ أبريل ٢٠١٢، يحمل الأطفال في معسكر أبو شوك للنازحين بالقرب من الفاشر شمال دارفور مقاعد للفصول الجديدة التي شيّدها جنود حفظ السلام الرواندين التابعين لليوناميد من ضمن مشاريع الأثر السريع في المنطقة . تصوير: آلبرت غونزاليس فران، اليوناميد.

"ما نحتاج إليه هو تمكين في مجال المهارات وسُبل كسب العيش وبالتالي نتمكن من بناء مجتمعاتنا وعيش حياة عادية".

—ابراهيم عُمر

العريضة والأزمة الاقتصادية العالمية.

شرع السيّد نِيام وبعض ممثلي سلطة دارفور الإقليمية في التحضير لجولة تشمل العديد من الدُول مثل روسيا والصِين وبعض الدول الأوروبية ودولة جنوب أفريقيا ونيجيريا وبعض الدُول الأفريقية الأُخرى لحشد الدعم للمبادرات. وقال في هذا الصدد: "نرجو الكثير من هذه الجولة ونتوقع دعماً كبيراً لتنمية دارفور".

وفي ما يتعلق بالتوقعات الدولية، أُحرز بعض التقدم لناحية تنفيذ أحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور بما في ذلك تخصيص الحكومة لبعض الموارد المالية التي مكّنت سلطة دارفور الإقليمية من تأثيث مكاتبها وتعيين موظفيها ولكن هذ التقدم ركّز على تأسيس المؤسسات والتعيينات السياسية ذات الصلة. إنّ شحّ المساهمات المالية لم يُمكن سلطة دارفور الإقليمية من تنفيذ برامجها الموضوعة المتعلقة بالإنعاش المُبكر والإعمار والتنمية.

علاوة على ذلك، لم تجد كثير من بنود وثيقة الدوحة للسلام في دارفور طريقها إلى التنفيذ بعد مُضي شهور عدة على انتهاء الجداول الزمنية المنصوص عليها للتنفيذ. وتشمل هذه البنود تحويل حكومة السودان الأموال إلى صندوق دارفور للإعمار والتنمية وتبلغ الدفعية الأولى منها ٢٠٠ مليون دولار أمريكي استحقت السداد عند توقيع الاتفاق في ١٤يوليو٢٠١١ ولكن أُجلت. دفعت هذه التطورات وغيرها من العقبات رئيس سلطة دارفور الإقليمية د. التجاني سيسي، لمخاطبة المجلس الوطني في أبريل ٢٠١٢ حيث أوضح أنّ قلة التمويل بالنسبة للسُلطة الإقليمية وأجهزتها قد أعاق تنفيذ الوثيقة وقدرتها على تمليك الدارفوريين ثمار السلام.

وشدّدت الأطراف الدولية على أهمية التنمية في الإقليم ولتقليل اعتماد الدارفوريين على المساعدات الإنسانية، أوضح السيّد سيزار أرويو، مُدير مكتب برنامج الغذاء العالمي في شمال دارفور أنّ برنامج الغذاء العالمي نفذ برامج لتوفير المعدات الزراعية وتوفير الدعم اللازم لزيادة الإنتاج المحلي في الإقليم وتحفيز الأسواق لخلق مدخول لأهالي دارفور.

وفي آخر حوار له مع أصداء من دارفور، تحدث السيّد مُحمد يونس، نائب رئيس البعثة للعمليات والإدارة، عن مساهمات اليوناميد في ما يتعلّق بالإنعاش المُبكر وقال "إنّنا نعمل لإيجاد كيفية لتفعيل الموارد لتحسين حياة الدافوريين والتخفيف من حدة ظروفهم المعيشية الصعبة ونعمل كمحفزين ومسهلين للمشاريع التنموية".

ومضى السيّد يونس قائلاً إنّ التفويض الأساسي لليوناميد هو حماية المدنيين "لتحقيق السلام والاستقرار في دارفور، من الضروري خلق مشاريع تنموية في الإقليم". وأضاف: "وعلى الرغم من عمل اليوناميد مع المُنظمات ووكالات الأمم المتحدة الأُخرى في برامج الاستقرار بما في ذلك الإنعاش ونشاطات التنمية، نُعزز اعتماد المجتمعات على نفسها للبحث عن حلول مُستدامة وخلق ظروف ملائمة للسلام والتنمية الشاملة".

على الرغم من الانتكاسات والتحديات الماثلة أمامنا، نأمل أن يعالج مؤتمر المانحين في يناير٢٠١٣ هذه الإشكالات ويستقطب الأموال والموارد الأخرى اللازمة لتسهيل مشاريع الإنعاش والتنمية.

إنّ عملية الإنعاش والتنمية في هذا الإقليم الذي مزقه الصراع تُمثل تحدياً على الرغم من مساهمات المانحين المُقدرة ولكن الحاجة إلى عملية سلام تُعيد الاستقرار وتُحقق الرخاء تظل جلية لأهل دارفور.

كغيره من الكثيرين الذين يتطلعون إلى حلّ لهذا الصراع العصي، يختصر السيّد ابراهيم عُمر وهو دارفوري مُقيم في معسكر أبو شُوك للنازحين في الفاشر، شمال دارفور، الصراع السياسي في نداء بسيط لتقديم العون "ما نحتاج إليه هو تمكين في مجال المهارات وسُبل كسب العيش وبالتالي نتمكن من بناء مجتمعاتنا وعيش حياة عادية". ■

رئيس قسم الشؤون المدنية: «رغبتهم في السلام ستحقق السلام.»

في مقابلة مع أصداء من دارفور، نحدث لاميك كواشي، رئيس قسم الشؤون المدنية باليوناميد بالإنابة عن عمل القسم لتعزيز السلام على مستوى الولاية والمحليات.

بقلم عبد الله شعيبو

لاميك كواشي، رئيس رئيس قسم الشؤون المدنية باليوناميد بالإنابة. تصوير: آلبرت غونزاليس فران، اليوناميد.

إنّ السيد لاميك كواشي رئيس قسم الشؤون المدنية باليوناميد بالإنابة، ويقوم القسم بتسهيل تنفيذ تفويض البعثة ودعم مؤسسات الحكومة والأهالي لخلق وتقوية الظروف والمكونات المؤاتية لخلق سلام مُستدام في دارفور.

حاورت أصداء من دارفور السيّد كواشي حول نشاطات قسم الشؤون المدنية وكيفية عمل فريقه من أجل تعزيز ثقافة السلام وسط الدارفوريين من خلال ورش العمل والاجتماعات مع الأهالي في الإقليم.

أصداء من دارفور: كيف يعمل قسم الشؤون المدنية لتسهيل تنفيذ تفويض البعثة من خلال تقديم الدعم لعملية السلام ومعالجة القضايا العالقة في دارفور؟

كواشي: نحن نعمل، بالأساس، على تسهيل تنفيذ تفويض البعثة من خلال تقديم الدعم لعملية السلام وحل النزاعات المحلية. ويتطلب ذلك تعزيز ثقافة السلام على مستوى المجتمعات الدارفورية ونقوم بذلك من خلال دعم النشاطات التي تهدف إلى تمكين جميع أصحاب الشأن بمن فيهم المجتمع المدني والمرأة وتنظيمات الشباب والنازحين وزعماء الإدارة الأهلية للإسهام في عملية السلام ومبادرات المصالحة والقدرة على معالجة جذور الصراع وتقديم حلول مستدامة للصراع في دارفور.

وكآلية أساسية لتحقيق هذا الهدف، نقوم بإجراء دورات تدريبية وورش عمل وندوات تستهدف مختلف قطاعات المجتمع لتزويدهم بمهارات القيادة الفاعلة لبناء السلام. تشمل الورش والندوات خاصتنا مواضيع مختلفة

نُشرت مقررات وثيقة الدوحة للسلام في دارفور من خلال ورش عمل عُقدت في ولايات دارفور الخمس والخرطوم في الفترة من يناير إلى يوليو ٢٠١٢ بمشاركة أكثر من ٢٥,٠٠٠ من أهالي دارفور. نظّمت آلية المجتمع المدني للمتابعة، آلية مدعومة لوجستياً وفنياً بواسطة اليوناميد، هذه الورش وأتاحت الفرصة للمشاركين للإطلاع على الوثيقة ومناقشتها. حضر قرابة ١٠٠ مشارك الورشة الختامية التي عُقدت في جامعة الفاشر في ٥ يوليو ٢٠١٢. تصوير: كيرك كروكر، اليوناميد.

تتضمن الأدوار المرجوة في عملية السلام وأدوار منظمات المجتمع المدني في النُظم الديمقراطية والمشاركة الكاملة في الحِوار والوساطة والتفاوض.

لا بُد من الإشارة إلى أنّ قسم الشؤون المدنية قد أشرك منظمات المجتمع المدني والنازحين والمرأة والشباب في عملية السلام في الدوحة وقدم دعماً كاملاً لرئيس فريق الوساطة المشترك في ذاك الوقت، السيّد جبريل باسولي، على المستوى المحلي في دارفور وعلى مستوى مفاوضات الدوحة، قطر. ساهم هذا الدعم في إنجاح عملية الدوحة ١ في نوفمبر ٢٠٠٩ والدوحة ٢ في يوليو ٢٠١٠ ما أفضى إلى توقيع وثيقة الدوحة للسلام في دارفور في يوليو ٢٠١١.

إنّ إشراك المواطنين في عملية السلام زاد من مصداقية وثيقة الدوحة للسلام في دارفور مما زاد من قبول الوثيقة وسط أهالي دارفور. في واقع الأمر، خلقت المشاركة الفاعلة في المفاوضات فرقاً بين وثيقة الدوحة للسلام في دارفور واتفاق سلام دارفور السابق. ويلعب قسم الشؤون المدنية دوراً مهماً في نشر مقررات الوثيقة، فقد نفذنا أكثر من ١٤٠ورشة عمل بمشاركة أكثر من ٢٥,٠٠٠ مشارك من مختلف بِقاع دارفور والخرطوم، العاصمة السُودانية. وسيواصل قسم الشؤون المدنية لعب دور إيجابي لدعم تنفيذ الوثيقة.

جانب آخر من عمل قسم الشؤون المدنية يتمثل في دعم وتعزيز وتسهيل الوساطة على المستوى المحلي وفضّ النزاعات والمصالحات لاستعادة السلام والثِقة والتعايش وسط الأهالي. ولتحقيق هذه الغايات، توسط قسم الشؤون المدنية في العديد من النزاعات وسط مجموعات عرقية مختلفة وسهّل جهود المصالحات وقدم الدعم لاستدامة اتفاقيات السلام بين المجتمعات المحلية وتعزيز آليات المصالحة التقليدية. في هذا الصدد، نفذنا العديد من الدورات التدريبية وورِش العمل لبناء قدرات زعماء الإدارة الأهلية والمرأة ومنظمات المجتمع المدني شملت مهارات وتقنيات فضّ النزاعات والمصالحات. ركزت هذه الدورات على فهم الصراعات وكيفية إدارتها وكيفية تقوية نظم فضّ النزاعات التقليدية في الإقليم.

تمثل جهود الإنعاش المُبكر من خلال تنفيذ مشاريع الأثر السريع جانباً آخر من جوانب دعم تفويض البعثة. في الأربع سنوات الماضية، أدار قسم الشؤون المدنية برنامج مشاريع الأثر السريع وساهم في تنفيذ أكثر من ٦٠٠ مشروع في دارفور. شملت القطاعات التي استفادت من هذه المشاريع الصحة والتعليم والمياه والبُنى التحتية المجتمعية الأخرى ومبادرات بناء القدرات. أثرت هذه المبادرات وغيرها من المشاريع القائمة على المجتمعات من خلال تحسين حياتهم الاجتماعية وتوفير التسهيلات والخدمات الضرورية للعائدين.

أصداء من دارفور: ما هي جهود قسم الشؤون المدنية الحالية لدعم السُكان المحليين والحكومة السُودانية لخلق وتقوية الأوضاع الملائمة لاستدامة السلام في دارفور؟

كواشي: حالياً، يعمل القسم على الإسهام في بناء قدرات حكومات ولايات

"إلى حدّ كبير، أحرزنا تقدماً بالمقارنة مع العام ٢٠٠٦ عند حضوري لأوّل مرة إلى دارفور. في تلك الأيام كان المجتمع الدارفوري مفككاً وانعدمت الثقة بين المجتمعات والجماعات المختلفة."

في٢٣ أكتوبر ٢٠١٢، الفاشر، شمال دارفور، حضر زعماء الإدارة الأهلية لقبيلة الزغاوة اجتماعاً تحضيرياً للتفاوض حول النزاع القائم مع قبيلة التنجر حول الأرض وقد عقد في مقر منظمة أجاويد للسلام والمصالحات، هدف الاجتماع إلى خلق إطار للتفاوض. قام بدور المسهلين ممثلو قسم الشؤون المدنية باليوناميد وممثلو منظمة أجاويد للسلام والمصالحات، وهي منظمة طوعية تعمل في مجال بناء السلام من خلال آليات العدالة التقليدية لدرء النزاعات وإدارتها وحلّها. . تصوير: آلبرت غونزاليس فاران، اليوناميد

دارفور الخمس والمؤسسات المحلية الأخرى في مجال الحكم الرشيد الذي يشكل مفتاح السلام في دارفور.

من المعلوم أنّ الحُكم عامل من عوامل الصراع في دارفور. ونحن نعمل في مسائل الحُكم الرشيد ذات الصِلة بالتهميش والشفافية والمساءلة والقيادة الرشيدة والبِيئة. بالإضافة إلى ذلك، نُنظم دورات تدريبية حول الحُكم اللامركزي والديمقراطية والحُكم الفاعل والشامل والحُكم الرشيد من أجل بناء السلام ودور منظمات المُجتمع المدني في النظام الديمقراطي. إن قسم الشؤون المدنية يسعى إلى غرس بذرة الحُكم الديمقراطي والمساءلة والشفافية في دارفور.

أصداء من دارفور: إلى أي مدى نجحت هذه الدورات التدريبية؟

كواشي: إلى حدّ كبير، إذ أحرزنا تقدماً بالمقارنة مع العام ٢٠٠٦ عند حضوري لأوّل مرة إلى دارفور. في تلك الأيام كان

"في الوقت الحاضر لدينا العديد من مبادرات السلام والمصالحة المحلية التي يقودها زعماء الإدارة الأهلية والجماعات الأخرى مثل: الشباب ومنظمات المجتمع المدني. عملنا مع هذه الجماعات لتنفيذ مبادرات إيجابية لتعزيز التعايش السلمي".

المجتمع الدارفوري مفككاً وانعدمت الثقة بين المجتمعات والجماعات المختلفة. كانت المجتمعات لا تتقبل بعضها البعض وكانت هناك الكثير من المواجهات القبلية بالمقارنة مع ما نشهده الآن. في الوقت الحاضر لدينا العديد من مبادرات السلام والمصالحة المحلية التي يقودها زعماء الإدارة الأهلية والجماعات الأخرى مثل الشباب ومنظمات المجتمع المدني. عملنا مع هذه الجماعات لتنفيذ مبادرات إيجابية لتعزيز التعايش السلمي.

كذلك، من خلال الدورات التدريبية وحلقات النقاش التي نظمها قسم الشؤون المدنية، نلمس تنشيطا في آليات فضّ النزاعات التقليدية مما أتاح فُرصاً للمجتمعات للموافقة او عدم الموافقة بشأن القضايا ومساعدتها لمناقشة إشكالات معينة مثل الوصول إلى مصادر المياه سواء للرعاة أو للمزارعين.

ساهمت الدورات التدريبية وورش

في ١ أغسطس ٢٠١٢، شيّد جنود حِفظ السلام السنغاليين التابعين لليوناميد مركزاً للمرأة في قرية كوما قرضيات، شمال دارفور. يمثل المركز أحد مشاريع الأثر السريع التي نفذها قسم الشؤون المدنية باليوناميد لمساعدة المجتمعات. تصوير: آلبرت غونزاليس فران، اليوناميد.

"يدين الدارفوريون بالديانة نفسها ويعيشون الظروف البيئية نفسها ولهم الاحتياجات نفسها وهي الماء وموارد الأرض والخدمات الاجتماعية . إذا لم تحدث تدخلات عدائية في نمط حياتهم، ستتحق رغبتهم في السلام".

العمل وحلقات الحِوار التي نظمناها في تمكين الدارفوريين من بِناء ثقافة السلام والتسامح والتفاهم وبالتالي العيش في وئام وسلام واحترام الآخر.

أصداء من دارفور: ماهي نتائج جهود المصالحات بين مختلف المجتمعات في الإقليم، ولا سيّما بين الرعاة والمزارعين في غرب وجنوب دارفور؟

كواشي: حسناً، سأورد نموذجاً من غرب دارفور حيث عمِلتُ لأكثر من أربع سنوات، وبعض العمل الذي قمت به هناك يصلح ليكون مثالاً جيّداً. أثمرت جهود قسم الشؤون المدنية في غرب دارفور في رأب الصدع بين مجتمعين، حيث شرعنا في جهود وساطة وحوار بين أهالي منطقتي عمار قرى ودروتي. وقد أثمرت الجهود في تحسين العلاقة بين هذين المجتمعين حيث كان بينهما صراع حول الأرض وغيرها من الإشكالات. كما ساهمنا في تحسين الوضع الأمني وسط تلك المجتمعات مما قلّل من الحوادث والمواجهات بين القبائل وتمكنّا من تحسين الوصول إلى الأرض لزيادة الرُقعة المزروعة.

قمنا بعمل مماثل في مناطق أخرى في جنوب دارفور ولا سيّما لتسهيل إنشاء لجان السلام وتفعيل اللجان القائمة أصلاً.

أصداء من دارفور: إضافة إلى جهود المصالحات هذه، ما هي النشاطات الأخرى التي نفذها قسم الشؤون المدنية لبناء النمو المُستدام والتنمية؟

كواشي: التغيير الحقيقي الذي يسعى قسم الشؤون المدنية إلى إحداثه هو تعزيز قدرات السُكان للوصول إلى أرضية مُشتركة للتعايش السِلمي. يتمحوّر جُل عملنا حول هذه النُقطة، كما إنّنا نصبو إلى إحداث تغييرات أخرى مثل ممارسة الحُكم الديمقراطي والمساءلة وحماية البِيئة من خلال الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

أصداء من دارفور: ما هي القيود والتحديات الرئيسة التي تواجه قسم الشؤون المدنية لإنفاذ واجباته ومسؤولياته لتحسين حياة الدارفوريين؟

كواشي: يمثل تقييد الحركة وتدهور الوضع الأمني في العديد من المناطق في دارفور أهم القيود التي تُعيق التنفيذ السلس لواجباتنا ومسؤولياتنا.

لقد صعّبت المتغيرات على الأرض الاعتماد على الآليات التقليدية أو الطرق التقليدية لفض النزاعات. والنزاع الحالي في كتم خير شاهد على ذلك، حيث حدّ ظهور بعض الجماعات المتطرفة المعارضة للسلام من قدرة قسم الشؤون المدنية على تنفيذ نشاطاته هُناك.

وتمثل قلة الخبرات المتخصصة داخل الشؤون المدنية كتلك المتعلقة بالحُكم الديمقراطي بعض العوامل. وتشمل القيود أيضاً الوصول المحدود للسكان بسبب مساحة الإقليم وطبيعته الرملية ووعورة الطرق وضعف وسائل الإتصال.

أصداء من دارفور: كلمة أخيرة، ماهي توقعاتك بشأن مستقبل دارفور في ما يتعلق ببناء ثقافة سلام تحل محل الصراع الدائر الآن؟

كواشي: إذا نظرت إلى أهل دارفور، تجدهم مسالمين للغاية، لكن الصراع هو المخرِب. أنا على يقين بأنه يوماً ما، قريبا على ما آمل، سيأتي اليوم الذي توافق فيه الحركات الرافضة على سلام شامل وتظل ملتزمة به. إذا ومتى ما حدث ذلك، لا أرى أي عقبة تحول دون تعايش هذه المجتمعات مع بعضها البعض. ويتبقى تعزيز قِيم السلام الموجودة أصلاً عند أهل دارفور.

يدين الدارفوريون بالديانة نفسها ويعيشون الظروف البيئية نفسها ولهم الاحتياجات نفسها وهي الماء وموارد الأرض والخدمات الاجتماعية . إذا لم تحدث تدخلات عدائية في نمط حياتهم، ستتحق رغبتهم في السلام.

تُشكل بقية الحركات الرافضة لاتفاق السلام حجر عثرة في طريق تحقيق السلام في الإقليم. ولكن ثقافة السلام موجودة أصلاً. ما نحاول القيام به هو تعزيزها وتبني الأهالي لها. ■

حماية المدنيين

العنف يشرّد النازحين

في أغسطس ٢٠١٢، أجبرت سلسلة من الهجمات العنيفة المدنيين الذين كانوا يعيشون في معسكر كسّاب للنازحين على الفرار من مساكنهم بحثاً عن ملاذٍ آمنٍ في مدينة كتم بشمال دارفور.

بقلم شارون لوكونكا وغيومار باو سولي

أقامت اليوناميد بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة السودانية ومستشفى كتم الريفي مركز طوارئ صحياً في إحدى مدارس المنطقة وذلك لتخفيف العبء عن مستشفى كتم الريفي عقب الهجمات التي طالت معسكر كسّاب للنازحين وما حوله. وقد قدّم الفريق الطبي الذي يعمل في المركز المساعدة لعشرات الأشخاص الفارين من معسكر كسّاب. تصوير آلبرت غونزاليس فران، اليوناميد.

نتيجة لانـدلاع العنف أجـبر المواطنون الدارفوريون الذين كانوا يعيشون في معسكر كسّاب للنازحين بشمال دارفـور على مغادرة مساكنهم بحثاً عن اللجوء في مدينة كتم المجاورة. وكان السواد الأعظم من هؤلاء النازحين، الذين شُرّدوا مرتين واتّـخـذوا من الساحات المفتوحة في المدينة مأوىً لهم، يفتقد الوصول إلى الخدمات الأساسية من قبيل المياه النقية والطعام ومرافق الصرف الصحي والرعاية الطبية، مما خلق حاجة إلى مساعدة إنسانية فورية.

وقـد بـدأت الإضـطـرابـات في المنطقة في ١ أغسطس ٢٠١٢ عند ما قتل معتمد محلية الواحة وسائقه من قبل مسلحين. وفي وقتٍ لاحق من ذلك اليوم استردّت عناصر من الأمن السوداني سيارة المسؤول التي كانت قد سرقت أثناء الهجوم، من موقع على مسافة كيلومترين من كسّاب. وفي اليوم نفسه، هاجم مسلحون معسكر كسّاب ونهبوا السوق والبيوت ومرافق أخرى ودمّـروا مركز الشرطة السودانية في المعسكر تدميراً كاملاً وقتلوا أربعة أشخاص (ثلاثة مدنيين وشرطياً) وأصابوا ستة آخرين بجروحٍ.

في ٢٧ أغسطس، إمرأةٌ تستلم حصة تموينية من برنامج الغذاء العالمي في معسكر كسّاب للنازحين. وأحد موظفي برنامج الغذاء العالمي يقوم بتوزيع الحصة التموينية، تحت حماية اليوناميد، للنازحين في كسّاب في نهاية شهر أغسطس ٢٠١٢. تصوير آلبرت غونزاليس فاران، اليوناميد.

وصف السيد محمد إبراهيم، وهو أحد النازحين من المعسكر، الهجمات الأولية فقال ''قرابة الساعة ١١ صباحاً، اقتحم المعسكر رجال مسلحون كانوا يستقلون ٥٠ سيارة تقريباً وأمروا السكّان بتسليم ممتلكاتهم''. وروى السيد إبراهيم أنّه كان جالساً خارج منزله مع جاره عند ما قَدِمَ المسلحون بسياراتهم. وقال ''عندما جاءوا إلى منزلي طالبوني بأن أعطيهم هاتفي الخلوي ولكنني رفضت فبدأوا بضربي،'' وأضاف ''أحرقوا سيارتي التي كنت أستخدمها كسيارة أجرة''.

وقد أفاد سكّان معسكر كسّاب بوقوع حوادث مماثلة في الأيّام التالية داخل معسكر كسّاب والقرى المجاورة. وقال السيد موسى إبراهيم، أحد قيادي المجتمع في معسكر كسّاب: '' في اليوم الأول لم يتحرك أحد بينما كانت المليشيات تنهب البيوت وتختطف وتقتل بعض النازحين.'' وأضاف: ''لم يكن للناس أي فكرة عما كان يجري ولذلك لم يلوذوا بالفرار فوراً''.

وأشار مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أنّ جميع سكّان المعسكر، البالغ عددهم ٢٥ ألف نسمة تقريباً، تركوا المعسكر خلال الأيّام التي تلت هذه الهجمات. وقد نزح معظم سكّان كسّاب إلى مدينة كتم. وتمّ استيعاب بعضهم من قبل أسر أقربائهم أو أصدقائهم، بينما أستقرّ البعضُ الآخر في الساحات المفتوحة داخل مدينة كتم أو لجأوا إلى المدارس التي سرعان ما أصبحت مكتظة بالناس.

وفي خلال اجتماعٍ مع مسؤولين من اليوناميد في ١٢ أغسطس ٢٠١٢، وصف شيخ مشايخ نازحي معسكر كسّاب، السيد الطاهر علي، الأوضاع المعيشية في كتم بأنها آخذة في التدهور ومأساوية، لا سيما للنساء والأطفال والكبار في السن. وقال: ''إنّ الوضع في كتم سيئ والوضع الصحيّ يزداد سوءاً خاصّة بسبب عدم تلقي بعض الجرحى للعلاج حتى الآن.'' وأضاف: ''إنّ القليل المتيسر من الطعام نتقاسمه مع المجتمع المضيّف، لم يبقَ أحد في المعسكر''.

وأشار مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أنّ جميع سكّان المعسكر، البالغ عددهم ٢٥ ألف نسمة تقريباً، تركوا المعسكر خلال الأيّام التي تلت هذه الهجمات. وقد نزح معظم سكّان كسّاب إلى مدينة كتم.

ولجأ العديد من المشردين من معسكر كسّاب إلى مركز صحي أقيم في مدرسة تقع بين كسّاب وكتم طلباً للمساعدة والحماية. وقد عملت اليوناميد بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة السودانية ومستشفى كتم الريفي على إقامة المركز الصحي. وفي ٩ أغسطس، تجمع العديد من سكّان كسّاب في المركز الصحي لتلقي الرعاية الصحية إذ أنّ الدواء كان قد نفد في المستشفى المجاور الذي اكتظ بمن قصدوه طلباً للمساعدة.

وأوضح الدكتور نور الدين الشافي الذي يعمل بمستشفى كتم، أنّه عالج بمفرده خلال الأسبوع الأول من أغسطس أكثر من ٢٠٠ شخصٍ كانوا يعانون إصاباتٍ بطلَقات نارية وجروح

في ٢٨ أغسطس ٢٠١٢، السيدة حليمة، إحدى قيادات المجتمع، تتفقد المركز الصحي الذي تديره منظمة قوول غير الحكومية وقد تعرّض إلى النهب أثناء الهجوم على معسكر كسّاب للنازحين. تجري الجهود حالياً لإعادة بناء المركز. تصوير آلبرت غونزاليس فران، اليوناميد.

بالسكاكين وكدمات. ولمساعدة المستشفى في مواجهة الطلب المتزايد على موارده، أرسلت اليونميد ألف كيلوغرام من الإمدادات الطبية إلى الأطباء في المستشفى.

وقد زارت السيدة حليمة آدم محمد التي فرّت من العنف واستقرّت في إحدى الساحات المفتوحة في مدينة كُتم، مركز الطوارئ الصحّي بسبب ألمٍ في الصدر. وأفاد مشَرّدون آخرون جراء أحداث كسّاب بأنّهم يعانون من إصاباتٍ في المجاري الهوائية والبولية واضطرابات في المعدة ومن الملاريا.

وقالت السيدة فاطمة خليل، وهي معلمة وممثلة للمرأة في معسكر كسّاب: "تركت هذه الحادثة الكثير من النساء والأطفال في حالةِ صدمة وتفيد التقارير بأنّ العديد من النساء والفتيات تمّ اغتصابهن". وقد لجأت السيدة فاطمة خليل مع أسرتها وأصدقائها إلى مدينة كتم عقب المواجهات في المعسكر.

وكاستجابةٍ لأحداث العنف في معسكر كسّاب، بدأت اليونميد بتسيير دورياتٍ حول المعسكر على مدار ٢٤ ساعة وقد تمّ تعزيز القوات الجنوب أفريقية المتمركزة في موقع الفريق في كتم بالقوات الخاصة النيبالية والشرطة الأندونيسية. وأقامت اليونميد منشآت مؤقتة ونقاط مراقبة داخل معسكر كسّاب لتقوية وجود قواتها. وفي الوقت نفسه عزّزت اليونميد من حالة الأمن في معسكر فتا بورنو للنازحين المجاور. ومع الحضور المتزايد لقوات حفظ السلام في المنطقة بدأ سكّان معسكر كسّاب في العودة.

إضافةً إلى عمل قوات اليونميد على مدار الساعة لتوفير الأمن المعزّز لأولئك الذين يعيشون في المعسكرات والقرى المجاورة، عملت البعثة إلى جانب وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية على التصدّي للوضع الإنساني في المنطقة. وقد شرعَ برنامج الغذاء العالمي في توزيع المواد التموينية. وأقدَمت اليونيسف وشريكها المحلّي على إصلاح مصادر المياه المتضررة ونقل النفايات وتدريب النازحين على المسائل الصحية.

بعد شهرٍ على الأحداث المأساوية التي وقعت في معسكر كسّاب وحوله، عاد أكثر من ٨٠ بالمئة من السكّان إلى مساكنهم في كسّاب، بينما بَقِيَ عدد صغير من الناس في كتم، غالبيتهم من المسنّين والجرحى. وفقدت أسر كثيرة كافة أمتعتها الشخصية، بما في ذلك البطانيات والناموسيات والأدوات المنزلية والملابس. ونُهبت المدارس وحتّى الكُتُب وخزّانات المياه كانت مفقودة.

أشار مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أنّ جميع سكّان المعسكر، البالغ عددهم ٢٥ ألف نسمة تقريباً، تركوا المعسكر خلال الأيّام التي تلت هذه الهجمات. وقد نزح معظم سكّان كسّاب إلى مدينة كتم.

وكانت السيدة فاطمة واحدةٌ من نساءٍ كثيراتٍ قرّرنَ الرّجوع من كتم لمحاولة إعادة بناء مساكنِهنّ لكن ما وجدته عند عودتها كان الخراب. وكانت السيدة فاطمة التي فقدت زوجها خلال هجمات ١ أغسطس، قد فرّت في البداية إلى كتم ولكنّها عادت إلى كسّاب بعدَ ثلاثةِ أسابيع، حيث تعيش الآن مع والدتها وأطفالها الخمسة. قبل الهجوم كانت السيدة فاطمة تبيع الطوب، أما الآن فهي تجلس في منزلها بلا مصدرٍ ثابت للدخل، بنتظار استلام المواد التموينية.

في ٢ سبتمبر، وبينما كان النازحون يكافحون لإعادة الاستقرار، وقّع أعيان المجتمع المحليون على اتفاق مصالحة لتعزيز الأمن والسلام وإجراء تحقيق حول الأحداث التي أطلقت شرارة العنف. ولكن بعد أن وقع الاتّفاق وبدأ الوضع الطبيعي ينبثق، تدهور الوضع الأمني في المنطقة. ففي ٤ سبتمبر كانت هناك سلسلة من عمليات إطلاق النار ومحاولة اعتداء على معتمد محلية كتم، الذي نجا من المحاولة من دون أن يصيبه سوء.

وقد أدّت عملية تبادلِ النيرانِ إلى مَقتلِ أربعة من المهاجمين واثنين من عناصر الشرطة السودانية.

وفي اليوم التالي قتِل أحد المدنيين وجرح ثمانية آخرون في تبادلٍ لإطلاق النار بين القوات الحكومية وعناصر من المليشيا. قدّمت اليونميد المساعدة الطبية وقامت بإجلاء الجرحىَ من المدنيين إلى مدينة الفاشر للعلاج الطارئ. وفي محاولةٍ لمواجهة وتخفيف هذا العنف المجدد، تمّ استبدال معتمد المحلية وفرض حظر التجول وإعلان قانون الاحكام العرفية.

عبّر العديد من سكّان معسكر كسّاب عن تقديرهم لقوات حفظ سلام بعثة اليونميد لمساعدتهم في تحسين الأمن في المنطقة. وفي الوقت الحالي، يعتبر الوضع الإنساني والأمني في معسكر كسّاب والمعسكرات المجاورة مستقر نسبياً، ويحاول سكّان المنطقة إعادة بناء حياتهم بكلّ ما في وسعهم. وتواصل اليونميد دورياتِها وهي تعمل مع وكالات العمل الإنساني والسلطات المحلية لتوفير الحراسة للنساء عند خروجهنّ لجمع حطب الوقود. ■

في٢٧ أغسطس٢٠١٢، قوات حفظ السلام التابعة لليونميد من الفرقة النيبالية تحرس مركز التوزيع التابع لبرنامج الغذاء العالمي بمعسكر كسّاب للنازحين. وقد تمّ تعزيز القوات الجنوب أفريقية المتمركزة في موقع الفريق في كتم بالقوات الخاصة النيبالية والشرطة الأندونيسية.

١٨ أكتوبر ٢٠١٢، شقرا، شمال دارفور، نساء يستعرضن قدراتهن في كيفية صنع المواقد التي تقتصد الوقود. تصوير آلبرت غونزاليس فران، اليوناميد

المواقد التي تقتصد الوقود تحمي النساء والبيئة

لهذا النوع الجديد من المواقد، المصنع محلياً، أثر هام على المخاطر المرتبطة بجمع حطب الوقود، ما يساعد بالتالي على صون البيئة.

بقلم عماد الدين رجال

«المواقد الجديدة التي تقتصد الوقود مفيدة ولا يمكن بحال من الأحوال مقارنتها بالمواقد التقليدية»، هذا ما قالته السيدة حواء موسى، ٤٠ سنة، من قرية نارمالا التي تبعد قرابة ٧٠ كيلومتراً شمال الجنينة بغرب دارفور. السيدة حواء من بين العديد من النسوة في قريتها اللواتي توقفن عن الطبخ باستخدام المواقد المفتوحة، وأصبحن يعتمدن تماماً على هذا النوع الجديد من المواقد الذي يمكن صنعه بسهولة من المواد المتوافرة محلياً.

وقالت السيدة حواء: "لا أحتاج بعد الآن استخدام المواقد المفتوحة". ذاكرة في هذا الصدد أنّ لديها العديد من المواقد الموفرة للوقود بأحجام مختلفة تتناسب مع أحجام القدور التي تطبخ عليها. ونتيجة للشعبية الطاغية لهذا النوع من المواقد فإنّ الطبخ على المواقد المفتوحة قد هجره الناس تماماً في مجتمع السيدة حواء

بخلاف المخاطر التي قد تتعرض لها الممتلكات والبشر فإن للمواقد المفتوحة آثاراً بيئية عريضة. فقد أدى الاعتماد المكثف على حطب الوقود كمصدر للطاقة المستخدمة في الطبخ لوجود آثار غير محمودة على الوضع البيئي الهش في دارفور وأزال الكثير من الغابات وأدى لحدوث تعرية بيئية وانجراف للتربة.

وفي غيره من مجتمعات دارفور، إذ أنّ المواقد المفتوحة تستهلك كميات من الوقود أكبر بكثير مما تستهلكه هذه المواقد المحسنة.

إعتاد الناس في المناطق الريفية الأخرى في دارفور، مثل سكان قرية نارمالا، على الطبخ على المواقد المفتوحة ذات الحجارة الثلاثة بحيث يوضع القدر على الحجارة بينما تشتعل النار تحته. ونظراً لأن هذا التصميم القديم لا يوفر حماية كافية للنار من الرياح فإن اللهب يشتعل ويتوهج سريعاً ما يقود لاستهلاك كميات كبيرة من حطب الوقود وينتج عن ذلك شرر يرتفع للأعلى ما قد يتسبب في إحداث حرائق في البيوت المصنوعة من الأخشاب والخيزران والقصب.

إضافة إلى ما تقدم، وبسبب الاستهلاك الكبير والسريع لحطب الوقود فإنّ من يستخدمون هذه النوعية من المواقد يضطرون لجمع الحطب بانتظام ويقطعون مسافات طويلة للوصول لمصادر الحطب ما قد يعرضهم للكثير من المخاطر. وفي دارفور، مهمة جمع الحطب تسند للنساء.

وبخلاف المخاطر التي قد تتعرض لها الممتلكات والبشر فإن للمواقد المفتوحة آثاراً بيئية عريضة. فقد أدى الاعتماد المكثف على حطب الوقود كمصدر للطاقة المستخدمة في الطبخ لوجود آثار غير محمودة على الوضع البيئي الهش في دارفور وأزال الكثير من الغابات وأدى لحدوث تعرية بيئية وانجراف للتربة.

وتقول السيدة فاطمة إبراهيم، ٣٧ سنة، من غرب دارفور: "كنت أذهب للاحتطاب أربع مرات على الأقل في الشهر". وتشرح السيدة فاطمة بأنّها اعتادت على المضي بعيداً ولساعات طويلة للحصول على حزمة من الحطب تكفيها للطبخ لمدة أسبوع. وتقول السيدة فاطمة إنّها قد عودت نفسها على التكيف مع المخاطر الأمنية المحتملة التي تواجهها المرأة بعيداً عن قريتها.

وبالنظر للتقارير التي تشير إلى وجود تحرشات بالنساء المحتطبات فقد اضطرت اليوناميد لتسيير دوريات لتوفير الحماية لهن عبر سائر أنحاء دارفور. إضافة لتسيير هذه الدوريات تروّج اليوناميد للمواقد الموفرة للوقود لتقليل حاجة النساء للسير لمسافات طويلة خارج قراهن بقدر الإمكان.

ونظراً لسهولة صنع المواقد الموفرة للوقود من المواد المحلية، ونظراً لاستخدامها لكميات أقل من الحطب مقارنة مع المواقد التقليدية فإن شعبيتها في تزايد مضطرد. ووفقاً لهيئة الغابات القومية السودانية فإن كمية الحطب الذي توفره المواقد الموفرة للوقود مقارنة بالمواقد التقليدية تقدر بأكثر من ٥٠ بالمئة.

"لا أحتاج الآن لأذهب للاحتطاب أكثر من مرة أو مرتين في الشهر". هذا ما ذكرته السيدة فاطمة إبراهيم وهي واحدة من أكثر من ٣٠٠ امرأة التحقن بورش العمل التي نظمتها اليوناميد في غرب دارفور لتعليمهن كيفية صنع المواقد الموفرة للوقود.

قد تبدو هذه المواقد الجديدة بسيطة الصنع إلا أن الإمكانيات الكامنة في تصميمها لا يمكن تجاهلها، إذ أن نيران الطبخ تنبعث عنها غازات تلتحم بالكربون الأسود الممتص لضوء الشمس الذي يقول عنه العلماء أنه المسبب الأكبر الثاني في الإسهام في التغير المناخي. ويقول العلماء أيضاً أن التعرض للأدخنة المنبعثة عن نيران الطبخ تقود لمواليد يعانون نقصاً في الوزن، وإلى حدوث مرض ذات الرئة عند الأطفال وإلى العديد من الأمراض المزمنة الأخرى.

اليوناميد ليست وحدها المهتمة بالترويج لاستخدام هذه المواقد المحسنة في دارفور للمساعدة في درء الآثار البيئية والمخاطر المرتبطة بنيران الطبخ على البشر، فعلى بعد كيلومترات قليلة إلى الجنوب من الفاشر، في قرية اسمها شقرا، هنالك واحة صغيرة وسط الصحراء، وهذه الواحة هي مركز أنشأه برنامج الغذاء العالمي لهذا الغرض ولغيره من الأغراض. وتقوم النساء العاملات في المركز بزراعة شتول وغرس أشجار وصناعة المواقد الموفرة للوقود وقوالب الوقود.

ويوضح رئيس مكتب برنامج الغذاء العالمي بشمال دارفور، السيد سيزار أرويو إنّ المركز قد افتتح في ٢٠١٠ استجابة للحاجة لحماية النساء. ويقول: "هنالك مخاطر تعرض النساء لحوادث اغتصاب عند ذهابهن للاحتطاب لمسافة ١٠-١٥

السيدة نادية إبراهيم التي تعمل بمركز التدريب بشقرا في شمال دارفور، تستعرض قوالب الوقود المصنوعة من روث البهائم والمصممة لتكون بديلاً لحطب الوقود. إفتتح المركز من قبل برنامج الغذاء العالمي وتقوم بإدارته الآن منظمة غير حكومية. تصوير آلبرت غونزاليس فران، اليوناميد

حظيت المواقد التي تقتصد الوقود التي تصنع محلياً في دارفور بشعبية طاغية وبسرعة كبيرة مقارنة بالمواقد التقليدية المفتوحة. في المركز التدريبي بشقرا، بشمال دارفور تتعلم النساء كيفية صنع هذه المواقد كجزء من البرنامج الذي أعده برنامج الغذاء العالمي والذي أسماه: «الوصول الآمن لوقود الطبخ والطاقة البديلة». تصوير آلبرت غونزاليس فران، اليونميد

كلم،" مضيفاً "إذا قللنا استهلاك حطب الوقود فإنّنا نوفر المزيد من الحماية للنساء".

من الجوانب الأخرى للمشروع أنه مصمم لزيادة دخل الأسر الدارفورية لتقليل الاعتماد على المعونات الإنسانية. ويقول السيد أرويو: "المواقد الموفرة للوقود ليست جديدة على دارفور. يمكنك شراؤها من السوق، إلا أنّ الفرق هنا هو أنّنا نعلم الناس كيف يصنعونها".

أنشأ برنامج الغذاء العالمي مراكز تدريبية في العديد من القرى ومعسكرات النازحين عبر سائر أنحاء شمال دارفور. تتعلم نساء دارفور في هذه المراكز مهارات صنع هذه المواقد وصنع قوالب الوقود من غير الحطب. وعلى الرغم من إمكانية استخدام الحطب في هذه المواقد إلا أنّ قوالب الوقود المصنوعة من روث البهائم والقصب تعمل كبديل للحطب وتقضي تماماً على الحاجة للذهاب للاحتطاب أو شرائه من الأسواق المحلية. ويقول أرويو التحقت حتى الآن أكثر من ٢٠٠ ألف امرأة بورش العمل التدريبية.

"ربما كانت المواقد الموفرة للوقود لا تصدر الكثير من الدخان مثل المواقد المفتوحة، وبالتالي فإن طعامنا لا يختلط برائحة الدخان ويكون لذيذاً".

—عائشة إبراهيم

وتشير قاعدة بيانات برنامج الغذاء العالمي إلى أن الأسرة الواحدة يمكنها توفير ما متوسطه ٣,٩٩جنيهاً سودانياً (حوالي ٠,٦٨ دولاراً) في اليوم، وهو قيمة الحطب، من خلال استخدام الموقد الموفر للوقود. إضافة إلى ذلك يمكن للمستثمرات أن يحصلن على١٣٠ جنيهاً سودانياً (حوالي ٢٢,٤١ دولاراً) في الشهر من خلال تصنيع وبيع المواقد الموفرة للوقود وقوالب الوقود.

وبالطبع فإنّ هذه المواقد لم تكن لتكتسب شعبيتها إن لم تكن تستخدم لإعداد وجبات لذيذة. وتقول من يستخدمن هذه النوعية من المواقد إنّ الطعام المطهو عليها طعمه أفضل من الطعام المطهو على المواقد التقليدية المفتوحة، وتقول مبتسمة عائشة إبراهيم من غرب دارفور "ربما كانت المواقد الموفرة للوقود لا تصدر الكثير من الدخان مثل المواقد المفتوحة، وبالتالي فإن طعامنا لا يختلط برائحة الدخان ويكون لذيذاً". ■

الانكماش الاقتصادي يوهن التجارة في دارفور ويرفع الأسعار

بينما تلوح في الأفق إشارات خافتة للانتعاش الاقتصادي عبر سائر أنحاء دارفور إلا أن من يعيشون في المعسكرات وفي القرى والمدن يصارعون ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة.

بقلم شارون لوكونكا

أثر الانكماش الاقتصادي الذي حدث مؤخراً في السودان بشكل كبير على دارفور، ونتج عنه ارتفاع في الأسعار أثر بشكل عام على التجار والمستهلكين على حدٍ سواء بالإقليم. وقد أثر قيام دولة جنوب السودان وما نتج عن ذلك من نزاعات حول حقوق النفط تأثيراً عميقاً على اقتصاد البلدين، ما أدى لإرتفاع التضخم، وإجراءات تقشف واحتجاجات. وقد فاقم من أثر هذا الانكماش على دارفور العديد من العوامل الأخرى، بما في ذلك الوضع الأمني العام، وسوء موسم الحصاد، والنزاع الأزلي بين المزارعين والرعاة.

وظل الأمن الغذائي من الأمور المقلقة في شمال دارفور وفي الأجزاء الشمالية من جنوب دارفور حيث كان موسم الحصاد سيئاً. وقد

يمين: السيد صفوت لمعي يجلس في متجره بالفاشر، شمال دارفور. حضر صفوت وأسرته إلى السودان في العام ١٩٥٥. أشار السيد صفوت إلى أنّ أسعار الدقيق والأرز، تحديداً، قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً خلال الأشهر الأخيرة. تصوير آلبرت غونزاليس فران، اليوناميد.

في يوم ٢٨ سبتمبر ٢٠١٢، إمرأة (أقصى اليمين) ورجل (إلى اليمين) يبيعان بضائع في قرية مادو بشمال دارفور، تقع بين مالحة ومليط. تعتبر مادو نقطة تجارية بالمنطقة تجتذب التجار وزبائنهم من كل القرى المجاورة وحتى من ليبيا. سوق مادو مفتوح كل يوم جمعة. تصوير سجود القراي، اليوناميد.

أشار تقرير صدر مؤخراً عن وكالة المعونة الأمريكية إلى أن النازحين بدارفور الذين يقدر عددهم بحوالي ١,٧ مليون يواجهون مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي، بينما يواجه حوالي ١,٢ مليون شخص في المناطق التي يضربها الجفاف بشمال دارفور مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي.

أما ارتفاع تكلفة المعيشة فقد ضرب معظم الأعمال في دارفور، وأثر كذلك على مؤسسات التعليم العالي. وقد خرج طلاب الجامعات مؤخراً في مظاهرات في دارفور إعراباً عن احتجاجهم على الرسوم الدراسية وارتفاع تكلفة المعيشة. وعلى الرغم من أن الانكماش الاقتصادي قد أثر على الأعمال والمؤسسات على حد سواء إلا أن هذا الأثر يكون أكثر وضوحاً عند زيارة الأسواق.

ففي سوق الفاشر، الذي يقع في قلب المدينة التي تمثل حاضرة ولاية شمال دارفور هنالك شح مزمن في توفر الأغذية. ويمكن اعتبار سوق الفاشر رمزاً ومثالاً لكل ما يجري في إقليم دارفور بأكمله نظراً لارتباطه المباشر بأسواق الجنينة في غرب دارفور، ونيالا في جنوب دارفور، والحدود مع تشاد ومع جنوب السودان ومع جمهورية أفريقيا الوسطى.

وقد تحدث أصحاب المحلات التجارية في سوق الفاشر إلى أصداء من دارفور مشيرين إلى الآثار التي يحدثها ارتفاع الأسعار على الإقليم. يعزو السيد مجاهد سليمان، صاحب بقالة، ارتفاع الأسعار لارتفاع تكلفة النقل والمسائل الأمنية، وذكر في هذا الصدد أنّ "الكثير من الطرق كانت في حالة مزرية خلال فصل الخريف ما أدى لتأخير وصول البضائع". وقال أيضاً: «إضافة لهذا فإن النزاع الدائر في بعض أجزاء شمال دارفور، خاصة في منطقة كتم، قد أسهم أيضاً في ارتفاع تكلفة البضائع كالطماطم على سبيل المثال".

وأوضح أحد أصحاب المحلات التجارية بالفاشر، السيد آدم موسى، أنّ سعر لترين من زيت الطعام يبلغ الآن ٣٥ جنيهاً سودانياً (حوالي ٦ دولارات) بينما كان سعره قبل خمس أشهر ٢٥ جنيهاً (حوالي٤,٣ دولارات). وأشار السيد صفوت لمعي، صاحب متجر بيع بالجملة بسوق

الفاشر، إلى الارتفاع الحاد في أسعار الدقيق والأرز على وجه التحديد خلال الأشهر الأخيرة. مضيفاً أن المستهلكين يصرفون مبالغ لا تختلف عما كانوا يصرفونه من قبل ولكنهم يلتزمون بالأشياء الأساسية فقط. وذكر في هذا الصدد أنّ: "هذه الأسعار العالية تؤثر على الأعمال في السوق، ولأن المستهلكين يكيفون أنفسهم على الطريقة التي يبتاعون بها البضائع - وهم لا يشترون كثيراً هذه الأيام- فإنهم يميلون نحو الشراء بكميات قليلة".

بينما تظل بعض الأسعار عالية في ظل هذا الانكماش الاقتصادي نجد أن أسعار بعض الخضروات والفواكه، مثل البصل والطماطم والبرتقال والموز، قد انخفضت قليلاً مؤخراً في سوق الفاشر بسبب موسم الحصاد المحلي. وتقول السيدة رقية، إحدى بائعات الخضروات، أن أسعار هذه الأصناف قد انخفضت قليلاً بسبب موسم الحصاد إلا أنها ما تزال عالية، مضيفةً: "يكلف صندوق الطماطم الآن ٢٥٠ جنيهاً سودانياً (حوالي ٤٣ دولاراً) بينما يبلغ سعر كوم الطماطم ٣ إلى ٥ جنيهات سودانية (حوالي ٠,٥ - ٠,٨٦ دولاراً)".

أشار تقرير صادر عن برنامج الغذاء العالمي أوائل هذا العام إلى ارتفاع سعر الذرة في شمال دارفور بمعدل ٥٦ بالمئة في العام ٢٠١٢ مقارنة بسعره في العام ٢٠١١. تعتبر الذرة الغذاء الرئيسي لمعظم الأسر الفقيرة في المناطق الوسطى والشرقية من دارفور. وذكرت السيدة موسى أن تقييم برنامج الغذاء العالمي دقيق، مشيرة إلى أن أسعار الغذاء ظلت

في ١٥ نوفمبر ٢٠١٢، إمرأة تبيع حبوباً في سوق معسكر زمزم للنازحين على مشارف مدينة الفاشر. تصوير سجود القراي، اليوناميد.

أما ارتفاع تكلفة المعيشة فقد ضرب معظم الأعمال في دارفور، وأثر كذلك على مؤسسات التعليم العالي. وقد خرج طلاب الجامعات مؤخراً في مظاهرات في دارفـور إعراباً عن احتجاجهم على الرسوم الدراسية وارتفاع تكلفة المعيشة.

في حالة ارتفاع مضطرد عموماً رغم ما شهدته من انخفاضات طفيفة أحياناً بسبب جودة الحصاد المحلي.

وعلى الرغم من انخفاض أسعار بعض المستلزمات الأسرية إلا أن أسعار منتجات اللحوم والدواجن في حالة ارتفاع مضطرد طوال هذه السنة. وذكر السيد الصادق يعقوب، بائع اللحوم بسوق الفاشر، وهو أحد أكبر الأسواق بالإقليم، أن أسعار الدواجن ارتفعت بنسبة ٩٠ - ١٠٠ بالمئة مقارنة بأسعارها قبل فترة قليلة.

وقال السيد محمد مصطفى، تاجر اللحوم بسوق الفاشر، إن أسعار المواشي كلها ارتفعت، مفصلاً بأنّ "الخروف الواحد يكلف اليوم ألف جنيه سوداني (حوالي ١٢٧ دولاراً) بينما كان سعره السنة الماضية ٤٠٠ جنيه سوداني فقط (حوالي ٧٠ دولار)". وأضاف "التغيير الأساسي الذي نشهده الآن يتعلق بالقوة الشرائية للنقود، وهي ما أدت لارتفاع الأسعار".

وقّع رئيسا السودان وجنوب السودان في سبتمبر الماضي اتفاقاً بأديس أبابا يتعلق بمعالجة القضايا العالقة في اتفاق السلام الشامل وتقوية العلاقات الثنائية. وتعهد كلا البلدان، بموجب هذا الاتفاق، بالعمل سوياً على إعادة بناء اقتصاديهما واجتذاب الاستثمارات الخارجية لتحفيز النمو الاقتصادي.

ومع استمرار المفاوضات بين السودان وجنوب السودان بشأن القضايا المتعلقة بالاقتصاد والتجارة وإنتاج النفط يتوقع المراقبون استقرار أسعار السلع. غير أنه من غير المعروف ما إذا كان مثل ذلك الاستقرار سيؤدي إلى تعزيز الجنيه السوداني وتقويته.

وفقاً لتقرير أصدره مؤخراً مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية فإن أسعار الدخن بدأت في الانخفاض في كل من الفاشر ونيالا. ويشير تقرير آخر صادر عن منظمة الأغذية والزراعة الدولية إلى أن انخفاض أسعار بعض الحبوب الذي حدث مؤخراً يمكن عزوه في الغالب لإفراغ التجار لمخزوناتهم منها تحسباً للحصاد الجيد المتوقع هذا العام، ولتحسن الوضع الإنساني وتوزيع المعونات في بعض المناطق المتأثرة بالنزاع.

في هذه الأثناء سيواصل أهل دارفور التطلع لمثل هذه التغيرات كإشارات محتملة للانتعاش الاقتصادي. يقول السيد بشير مرسال، تاجر الأحذية بسوق الفاشر، إنه اضطر لقفل متجره في وقت سابق من هذه السنة لعدم وجود زبائن. غير أنه عاود فتح متجره، بشيء من التفاؤل الحذر، آملاً في انتعاش الاقتصاد مرة أخرى والتمكن من تحقيق أرباح. ويقول السيد بشير مرسال إنّه واثق بأن أسعار بعض السلع ستبدأ في الانخفاض. ■

اليوم العالمي للأيدز: ما هي خطة عملك؟

يشكّل اليوم العالمي للأيدز منذ العام ٢٠٠٩ معلماً بارزاً لأنشطة قسم فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة بالبعثة، بحيث تصمم كلّ هذه الأنشطة بهدف رفع مستوى الوعي والترويج للتدخلات المطلوبة في أوساط حفظة السلام والسكان، بمن فيهم النازحين.

بقلم مارغريت ماسيندا - سيمبي

يحتفل باليوم العالمي للأيدز، في ١ ديسمبر من كل عام للترحم على من فقدوا أرواحهم بسبب الأيدز ولإنعاش الآمال ليس فقط للمتعايشين مع الأيدز بل لأولئك المتأثرين بهذا الوباء. والأهم من ذلك فإن اليوم العالمي للأيدز يخلق تآزراً وتعاوناً ويشعل روحاً إيجابية يمكن أن تساعد في الاستمرار في محاربة الوباء والفيروس المسبب له.

إنّنا نعلم كيفية انتقال المرض وكيفية منع حدوثه، بل أن بعضنا قد يحس ببعض الراحة لكونه غير مصاب بالمرض. غير أنه لا يوجد شخص واحد في مأمن من الأيدز أو من آثاره الاجتماعية. مع اقتراب موعد الاحتفال باليوم العالمي للأيدز ٢٠١٢ نرجو منك التوقف لبرهة مع نفسك للإجابة على أسئلة من شاكلة ما هو وضعك التشخيصي الشخصي بشأن الأيدز، وكيف أثر فيك، وهل تقوم أنت ومن حولك باتخاذ القرارات الصائبة التي يمكن أن تحدث فرقاً. ماذا فعلت أنت لتحدث الفرق الذي كنت ترغب في إحداثه في ما يتعلق بالأيدز والفيروس المسبب له؟

يشكّل اليوم العالمي للأيدز منذ العام ٢٠٠٩ معلماً بارزاً لأنشطة قسم فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة بالبعثة، بحيث تصمم كل هذه الأنشطة بهدف رفع مستوى الوعي والترويج للتدخلات المطلوبة في أوساط حفظة السلام والسكان، بمن فيهم النازحين. يتم الاحتفال هذا العام باليوم العالمي للأيدز تحت شعار «الوصول للرقم صفر». أي الرقم صفر في عدد الإصابات الجديدة، والرقم صفر في حالات الموت، والرقم صفر في حالات التمييز ضد المصابين بالأيدز.

وعلى الرغم من أن دارفور تعتبر منطقة نائية إلا أنها لم تنج من وباء الأيدز. فقد تم الكشف عن حالات إصابة بالأيدز في دارفور، ما يعني أن اليونميد وشركاءها لديهم فرصة عظيمة لإحداث أثر في هذا الأمر عبر التدخلات الوقائية التي يمكن أن تساعد في كبح جماح انتقال العدوى. يحتفل باليوم العالمي للأيدز في كل ولايات دارفور وفي كافة قطاعات اليونميد وذلك عبر حملات التوعية التي تنظم بالتعاون مع البرنامج القومي السوداني للأيدز ومع شركاء اليونميد المحليين العاملين في هذا المجال.

وعلى الرغم من أن دارفور تعتبر منطقة نائية إلا أنها لم تنج من وباء الأيدز. فقد تم الكشف عن حالات إصابة بالأيدز في دارفور، ما يعني أن اليونميد وشركاءها لديهم فرصة عظيمة لإحداث أثر في هذا الأمر عبر التدخلات الوقائية التي يمكن أن تساعد في كبح جماح انتقال العدوى.

وقد دفع نجاح الاحتفال باليوم العالمي للأيدز في المرات السابقة لبذل اليونميد للمزيد من الجهد وتقديم الدعم من القيادة العليا للبعثة ومن كافة أقسامها. ومن أمثلة ذلك الأنشطة المشتركة مع موظفي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لتبصير المقاتلين السابقين بالأيدز وسبل انتقاله وكيفية الوقاية منه، والزيارات المشتركة لموظفي قسم حكم القانون للسجون لرفع مستوى وعي المساجين وضباط السجون بشأن الأيدز. ومن الأمثلة الأخرى هنالك مشاريع الأثر السريع التي تنفذها البعثة، ومن بينها إنشاء مراكز الفحص وتقديم الإرشاد، وحملات التوعية التي تنظم أثناء الزيارات الميدانية التي ينفذها موظفو نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لمراقبة المشاريع المجتمعية ذات العمالة المكثفة.

من الجدير بالذكر أن الشخصيات السودانية البارزة تهتم كثيراً بقضايا الأيدز. فعلى سبيل المثال، أفاد مكتب الأمم المتحدة للأيدز بالسودان مؤخراً أن السيدة الفضلى وداد بابكر، حرم فخامة رئيس جمهورية السودان أصبحت راعية للحملة القومية للقضاء على الأيدز في أوساط الأطفال وللمحافظة على حياة أمهاتهم. وقد زارت السيدة وداد مؤخراً الجمعية السودانية للمتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية وقالت ما يلي للرجال والنساء المتعايشين مع الفيروس: "أنا هنا في داركم لأستمع لقضاياكم ولأكون بالقرب منكم". وهذا مؤشر إيجابي على توفر الإرادة السياسية للسودان ولدارفور.

أود أن أتوسلكم شخصياً المشاركة في الحملة ضد الأيدز والفيروس المسبب له. لا يهم مدى ما تقوم به من عمل، ولكن ما يهم هو أنك ساهمت، ربما بنكران ذاتك لضمان حماية نفسك وأسرتك – والأفضل من ذلك، إن كنت حاملاً للفيروس، أن تعيش بإيجابية. أنت مهم والعالم كله يحبك. أتمنى أن أراكم جميعاً في الاحتفال باليوم العالمي للأيدز في دارفور. ■

مارغريت ماسيندا- سيمبي هي كبيرة المستشارين بقسم فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة باليونميد. يمكن الاتصال بها على البريد الإلكتروني: DAMASENDA-SIMBI@UN.ORG

في ١٧ أكتوبر ٢٠١٢، الفاشر، شمال دارفور، المخرجة المسرحية سميحة عبد المنعم (في الوسط) وسط مجموعتها الدرامية «أشواق السلام» - تصوير ألبرت غونزاليس فاران، يوناميد.

عروض السلام: لقاء مع المخرجة المسرحية سميحة عبد المنعم

تحدثت المخرجة المسرحية سميحة عبد المنعم إلى أصداء من دارفور عن أعمالها السابقة وعن عملها الحالي وكشفت عن أفكارها بشأن أثر الدراما المسرحية على عملية السلام.

بقلم آلاء مياحي

نشأت سميحة عبد المنعم، المولودة في الفاشر العام ١٩٩١ في أسرة تعشق الفنون. فوالدها مهندس معماري وعمها، السيد عبد القادر أبو بكر، فنان محلي معروف.

درست سميحة عبد المنعم الفنون المسرحية في جامعة السودان بالخرطوم التي تخرجت منها العام٢٠١١، وقدمت اعمالا مسرحية متميزة اثناء فترة الدراسة الجامعية. وما تزال اليوم تواصل نجاحاتها لتصبح مخرجة مسرحية دارفورية مرموقة.

جلست سميحة عبد المنعم مع أصداء من دارفور وتحدثت عن آمالها بشأن مستقبل دارفور وكيف تشكّل أعمالها على خلفية القضايا الاجتماعية المعقدة، كما كشفت عن أفكارها بشأن أعمالها السابقة وعملها الحالي وناقشت أثر الدراما المسرحية على عملية السلام.

أصداء من دارفور: حدثينا عن المسرحيات التي أخرجتها وأنتجتها حتى الآن. ماذا كانت مواضيعها وأين قدمتها؟

سميحة: أنتجت ثلاث مسرحيات بعد التخرج من جامعة السودان. كانت الأولى باسم «بين الحضارة والبربرية». عالجت من خلالها بعض قضايا دارفور، مثل النزاعات القبلية وأطفال الشوارع والتعليم والعنف ضد المرأة. قدمت أولاً في الفاشر بالمركز الثقافي ثم بعد ذلك في شارع العظمة بمناسبة عيد الاستقلال. كذلك قدمتها في معسكر السلام للنازحين بشمال دارفور حيث حضرها جمع غفير. في واقع الأمر كان الجمهور بالمعسكر أكثر مما توقعت.

وكانت المسرحية الثانية باسم «اللمسة

لم يعتد الناس رؤية الإناث يعملن في مجال الفنون الأدائية. ويخبرني بعض الناس أنهم يستغربون لكوني أؤدي هذه المسرحيات.

الأخيرة». في هذه المسرحية عالجت قضايا إنسانية عامة، مثل المجاعة في الصومال والفقر في المعسكرات واحترام التنوع. قدمت المسرحية بالمركز الثقافي في الفاشر وأمّها جمهور غفير.

أما المسرحية الثالثة فكانت باسم «شيء ما» عالجت من خلالها التعايش بين أهل دارفور في ظل ما خلفه النزاع. قدمت المسرحية بمناسبة افتتاح مكتبة الفاشر في يوليو الماضي وسررت جداً إذ حضرها موظفو اليوناميد. وستكون هذه المسرحية جزءاً من المسرحية التي أقوم بإعدادها الآن.

أصداء من دارفور: وما هو موضوع مسرحيتك الجديدة؟

سميحة: في الواقع أود أن أحتفظ بذلك كمفاجأة للجمهور. في الوقت الراهن يمكنني فقط أن أقول إن اسمها هو «أ-ش-أ-ل» حروف فقط لا كلمات. تتكون من ١٢ فصلاً وتقدم في ٤٥ دقيقة. ثمانية فصول منها جاهزة الآن من حيث الفكرة وتصميم الرقصات.

أصداء من دارفور: هل تستخدمين نفس الكادر من الممثلين أم تغيرين الممثلين في كل مسرحية؟

سميحة: أتعامل مع مجموعة واحدة اسمها «أشواق السلام». وهي مجموعة من الفنانين الشباب يعملون معي كمتطوعين.

أصداء من دارفور: عرفنا أن كل مسرحياتك صامتة. ماذا عن هذا الاختيار علماً أن الكلمات والحوار تعتبر أدوات قوية في الفنون الأدائية؟

سميحة: هو خيار توصلت إليه بعد تفكير في موضوع اللغة في دارفور. كما تعلمين هنالك أكثر من لغة واحدة تستخدم محلياً. بعض الناس يتكلمون لغتهم فقط، وبالتالي لن يفهمون مسرحياتي بسبب فوارق اللغة. وهذا أمر وددت تحاشيه لأنني أود أن تصل مسرحياتي لجميع أهل دارفور من جميع المناطق. كذلك فإن المسرحيات الصامتة يمكن أن تقدم للأجانب من مختلف الجنسيات، مثل جمهور اليوناميد، وقد أدركت أنهم فهموا مسرحيتي واعجبوا بها من خلال تصفيقهم العالي في نهاية العرض. وبهذا فإن المسرحية الصامتة يمكن أن تكون تعبيراً عالمياً مثلها في ذلك مثل الموسيقى.

أصداء من دارفور: وما هي الوسائل التي تستعيضين بها عن اللغة لعرض القصة في مسرحياتك ؟

سميحة: شيئان أساسيان: المؤثرات الصوتية بما في ذلك الموسيقى، وحركة أجسام الممثلين بما في ذلك الرقص إضافة إلى تعبيرات الوجوه.

أصداء من دارفور: وماذا عن كتابة النصوص، بما أن كل أنواع المسرحيات حتى الصامتة منها تحتاج لأن تكتب لترتيب فصولها ومشاهدها، هل تعتمدين على كاتب معين؟

سميحة: ليس بعد. لقد كتبت جميع مسرحياتي بنفسي، ولكن قطعاً أود التعامل مع كاتب جيد بمجرد أن تتاح لي الفرصة. غير أنني الآن لا استطيع تحمل ذلك مالياً.

أصداء من دارفور: ونحن نتحدث عن النواحي المالية، هل تبيعين تذاكر لمسرحياتك لتغطية النفقات؟

سميحة: لا، فأنا أقدم مسرحياتي مجاناً لأن معظم أهل دارفور يمرون بظروف مالية سيئة ولا يستطيعون دفع قيمة التذاكر. أود أن يرى الناس عروضي بسهولة حتى تجتذب أعداداً كبيرة من الجمهور. دُفع لي مبلغ مالي سابقا في مناسبتين. الأولى، كانت عبارة عن مبلغ ألف جنيه سوداني دفعتها لجنة حي العظمة عندما قدمت مسرحيتي الأولى في ذلك الحي، وجمع المبلغ من سكان الحي وقمت بتوزيع المبلغ بالكامل على أفراد الفرقة البالغ عددهم ١٣. وفي المرة الثانية تلقيت مبلغ ٥٠٠ جنيه سوداني كدعم من وزارة التخطيط العمراني والمرافق العامة وكان ذلك عندما قدمت مسرحيتي الثانية. أما بالنسبة للمسرحية الثالثة فقد تكفل والدي بتغطية تكاليفها لأنني بلا دخل ثابت حتى الآن.

أصداء من دارفور: هل تدعم أسرتك دراستك وانخراطك في هذا المجال أم تعارضه؟

سميحة: من حسن حظي أن أسرتي تساندني، خاصة والدي. كان الأمر سيكون صعباً علي من دون هذا الدعم الذي يمدني بالقوة. كان والدي قلقاً في البداية بشأن احتمال تعرضي لرفض اجتماعي بسبب العمل في مجال المسرح، إلا إنه شجعني بحرارة وما يزال يدعمني مالياً ومعنوياً لبناء مستقبلي العملي.

أصداء من دارفور: كإمرأة، هل تواجهين تحديات من نوع خاص في عملك بمجال المسرح في دارفور؟

سميحة: إلى حد ما فقط. لم يعتد الناس رؤية الإناث يعملن في مجال الفنون الأدائية. ويخبرني بعض الناس أنهم يستغربون لكوني أؤدي هذه المسرحيات. غير أنني لا أعتبر ذلك ضغطاً اجتماعياً حقيقياً. أعني أنني قد تمكنت من تقديم جميع عروضي بنجاح. وأنا متفائلة أنه وبمرور الوقت سيكون لدى مجتمعنا المزيد من القبول لعمل النساء في المسرح، ولا سيما أن الآن هنالك بعض المسلسلات التلفزيونية المحلية تظهر من خلالها العديد من الممثلات والناس يقبلون ذلك لأن هذه العروض تقدم بدرجة عالية من التقدير للثقافة المحلية والأخلاقيات المتعارف عليها.

وعلى صعيد آخر أواجه نوعاً آخر من التحديات عندما أقوم بالتحضير لمسرحياتي. فعلى سبيل المثال لا تتوفر لدي جميع الأدوات المطلوبة مثل المكان المهيأ لإجراء البروفات المسرحية. نحتاج لمسرح فيه ميكرفونات لاسلكية ووحدات إضاءة وكواليس ومرايات وستائر. ولكني لا أدع كل ذلك يوقفني. عندما أريد عمل مسرحية فإنني أعملها بما يتوفر لدي. أحياناً كنا نتوقف عن البروفات بسبب انقطاع التيار الكهربائي، ولكننا نواصل في اليوم التالي وهذا هو المهم. في اعتقادي، التصميم والحماس يجعلان التحديات تبدو أصغر وأسهل.

أصداء من دارفور: برأيك هل التحدي الأكبر الذي يواجه تحسين مستوى المسرح في دارفور يتمثل في الحصول على التمويل الكافي أم في توفر القبول الاجتماعي أم في

عوامل أخرى؟ وما هو العامل الأهم لجودة المسرحية، التمويل أم حرية التعبير؟

سميحة: كلاهما في غاية الأهمية. فبدون توفر حرية التعبير تظل المسرحية ناقصة، وبدون التمويل لا يمكن إنتاج أي مسرحية حتى لو توفرت كل الحرية. لتحسين مستوى المسرح في دارفور نحتاج لهذا كلّه. نحتاج إلى التمويل والقبول الاجتماعي ونحتاج أيضاً للبيئة الآمنة. وقد نصل لذلك تدريجياً. خاطبنا وزارة الثقافة بشأن احتياجاتنا المادية، إلا أن الوزارة تفتقر للإمكانيات المالية حالياً. ما أود قوله هو إننا بالرغم من هذا كلّه نحصل على الدعم المعنوي من الأمين العام للوزارة، السيد إبراهيم سعد. فهو يتابع مسرحياتنا، يتابع عملي أنا وعمل جميع أعضاء فرقة «أشواق السلام» ويشجعنا على الدوام لمواصلة مسرحياتنا. فهو بمثابة الأب الروحي لهذه الفرقة. وأنا أكن له كل الاحترام والامتنان.

أصداء من دارفور: أين تجرين بروفاتك عادة؟

سميحة: حتى الآن في المركز الثقافي بالفاشر. المركز يوفر لنا صالة لهذا الغرض، ونحن نقدّر ذلك على الرغم من افتقار المكان للمعدات المطلوبة. وللأسف الشديد تحطم المكان بسبب الأمطار الغزيرة التي هطلت مؤخراً. سنجري بروفات المسرحية الجديدة ونعرضها في مقر اتحاد الشباب، وهو المكان الذي يجتمع فيه شباب الفاشر لعرض أعمالهم الفنية.

أصداء من دارفور: هل من السهل على فناني دارفور المسرحيين الحصول على معلومات عن الإنتاج المسرحي خارج السودان؟

سميحة: بالنسبة لي شخصياً، فأنا أحضر مهرجانات في الخرطوم مثل «أيام الخرطوم المسرحية» التي تشارك فيها العديد من الفرق المسرحية من مختلف الدول تقدم من خلالها عروضها. تأتي هذه الفرق من الدول العربية ومن أوروبا وأفريقيا. كذلك أحضر في الخرطوم ورش عمل تدريبية تنظمها جامعة السودان وغيرها من المؤسسات يؤمها فنانون أجانب. ففي آخر هذه الورش التي حضرتها في يوليو الماضي قدمنا مسرحية في النادي الثقافي الألماني طبّقنا فيها طرقاً وتقنيات إخراج وتمثيل جديدة درسناها في تلك الورشة التدريبية.

أصداء من دارفور: يعتبر المسرح من أقدم الفنون. ما هي خلفية التعبير المسرحي في دارفور وكيف دخل المسرح لأول مرة في دارفور؟

سميحة: حسناً، تأثرت المسرحيات في السودان بالفنون الممارسة في دول عربية أخرى مثل مصر وسوريا. في ذلك الوقت كانت هنالك مؤسسة تدعى «بخت الرضا» تقدم عروضاً مسرحية تعالج من خلالها حقوق المرأة وأهمية التعليم. وبالنسبة لدارفور فالناس هنا مهتمون بالغناء أكثر من المسرح. فهم يعبرون عن شواغلهم وأفكارهم وقضاياهم عبر الأغاني. الفرق المسرحية ليست كثيرة في دارفور. ولكنها تجتهد في الاستمرارية وتقديم عروضها التي تعالج من خلالها قضاياها والأوضاع داخل المعسكرات وخارجها. كما ان هناك العديد من الفرق التقليدية التي تقدم عروضها عبر الرقص والغناء، وهي تستخدم لغاتها الخاصة بها بحسب أصولها القبلية.

أصداء من دارفور: في رأيك، كيف يمكن للمسرح الإسهام بفاعلية في التنمية الاجتماعية في دارفور؟

سميحة: يمكن للمسرح عمل الكثير في هذا الخصوص. لطالما آمنت أنّ الفنانين الدراميين والصحفيين يمكنهم أن يؤثروا تأثيراً بالغاً في المجتمع عبر رسائلهم لأنهم يتعاملون مع الناس ومع الأحداث والتاريخ، ويبحثون في التفاصيل الدقيقة وراء الأحداث وكل ذلك. يمكن للمسرح في دارفور أن يرفع درجة الوعي بشأن القضايا الاجتماعية، مثل أهمية رفض بعض العادات كالزواج بالإكراه والعنف ضد المرأة. ويمكن للمسرح أيضاً معالجة القضايا الراهنة مثل تجنيد الأطفال وأهمية التعايش والسلام.

أصداء من دارفور: يؤمن الكثيرون أن السلام سيتحقق عبر وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. هل ترين ذلك؟

سميحة: نعم. أعتقد أن وثيقة الدوحة جيدة ويمكن أن تأتي بالسلام لأهل دارفور شريطة تطبيقها بالصورة الصحيحة وبعدالة تراعي كل ولايات دارفور وكل أهل دارفور.

أصداء من دارفور: في الختام، ما هي الرسالة التي تودين إرسالها عبر أصداء من دارفور؟

سميحة: أود أن أطلب من أهل دارفور التوحد في هذه المرحلة الهامة، ونبذ أعمال العنف، والاعتناء ببعضهم البعض، والعيش بسلام مع بعضهم البعض، وتحقيق السلام من أجل الأجيال القادمة. ■

في ١٨ يوليو ٢٠١٢، الفاشر، شمال دارفور، أعضاء فرقة «أشواق السلام» المسرحية يقدمون عرضاً درامياً خلال حفل افتتاح المركز الثقافي والمكتبة بالفاشر. رعت اليوناميد ترميم المكتبة. تصوير آلبرت غونزاليس فران، اليوناميد.

أود أن أطلب من أهل دارفور التوحد في هذه المرحلة الهامة، ونبذ أعمال العنف، والاعتناء ببعضهم البعض، والعيش بسلام مع بعضهم البعض، وتحقيق السلام من أجل الأجيال القادمة.

المخرجة المسرحية سميحة عبد المنعم. تصوير آلبرت غونزاليس فران، اليوناميد.

إصدار اليوناميد – شعبة الاتصال والإعلام
بريد الكتروني: unamid-publicinformation@un.org
موقع الكتروني : http://unamid.unmissions.org

facebook.com/UNAMID
twitter.com/unamidnews